الطوال وآراؤه النحوية

إعــداد

د/ نبيل عوض محمد الشربيني

مدرس بقسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد محمد ﷺ.

وبعد،

فلقد نشأت علوم جمَّة من أجل القرآن الكريم، وكان في مقدمة هذه العلم علم النحو.

ولقد رزق علم النحو بعلماء أجلاء بذلوا النفس والنفيس في سبيل تدوينه والنهوض به مع تنوع مشاربهم واتجاهاتهم، فنشأ في النحو مدرستان مدرسة بصرية وأخرى كوفية لكل منهما علماء شمروا عن ساعد الجد للنهوض بمدرستهم.

وكان أبو عبد الله الطوال أحد أئمة الطبقة الرابعة للكوفيين([1])، وقد نهض هو ومن معه من علماء هذه الطبقة بنحو الكوفيين بعد الفراء([2])، وهشام الضرير([3]).

وبينما أقلب في كتب النحو إذ بآراء الطوال منثورة فيها، وقد استرعى انتباهي أن مؤلفات الكوفيين – ومنهم صاحبنا . عدت عليها العوادي، فلم يصلنا منها إلا النذر اليسير كمعاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب، وهذان المؤلفان هما أشهر ما ورد من نحو الكوفيين غير أنهما لم يعرضا النحو الكوفي مفصلاً في صورة

([1]) نشأة النحو / ١٢٠.

([2]) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعن يونس، وصنف: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، وغيرهما، ومات سنة سبع ومائتين.
تنظر ترجمته في: مراتب النحويين / ١٠٥. ١٠٦، نزهة الألباء /٨١ –٨٤، وإشارة التعيين /٣٧٩.

([3]) المصون في الأدب / ١٢١. **وهشام** هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبد الله النحوي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، أخذ عنه النحو، وله مختصر في النحو والحدود والقياس، ومقاله في النحو تنسب إليه، وتوفي سنة تسع ومائتين.
تراجع ترجمته في: طبقات النحويين /١٣٤، والبلغة /٢٣٦.

أبواب النحو المعروفة، ولم يحيطا بكل جوانبه وآرائه، كما وصلنا من مؤلفات البصريين ؛ لأن الفراء وثعلبًا لم يؤلفا هذين المؤلفين من أجل هذا الغرض، وإنما كان معاني الفراء أقرب ما يكون لإعراب القرآن، ولم يكن مجالس ثعلب خالصاً للنحو، وإنما كان خليطاً من النحو واللغة والأدب ([1]).

لذا كان التعريف بالطوال وجمع آرائه من كتب النحو ودراستها أمراً ذا أهمية بالغة ؛ لأنه يعرفنا بعالم جليل من أعلام مدرسة الكوفيين، ويعكس جانباً من نحوها يعد لبنة تتقوى بغيرها ليخرج البناء في أقوى صوره وأزهاها.

ومن هنا انعقد العزم على أن يكون أبو عبد الله الطوال وآراؤه النحوية عنواناً لبحثي.

وقد دعت طبيعة الموضوع وسير البحث أن يقسم مبحثين تسبقهما مقدمة وتعقبهما خاتمة، وفهرس الموضوعات على النحو التالي:

المقدمة وفيها أذكر سبب اختيار الموضوع وخطته، والمنهج المتبع في كتابته.

المبحث الأول: ترجمة الطوال: وقد تحدثت فيه عن اسمه ونسبه وكنيته، ونشأته، وحياته، طلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه، وعلمه وثقافته وما قيل عنه، وتأثره وتأثيره، ووفاته.

المبحث الآخر: آراء الطوال النحوية : وقد جمعت فيه ما وقفت عليه من آراء الطوال المنثورة في كتب النحو، ودرستها دراسة وافية.

ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: معنى لعل.

المطلب الثاني: كسر همزة (إن) وفتحها بعد القسم.

المطلب الثالث: اللام الداخلة على خبر (إن).

المطلب الرابع: العطف بعد (إن) قبل تمام الخبر وبعده.

المطلب الخامس: عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر.

([1]) ينظر: مقدمة محقق كتاب مختصر النحو لابن سعدان الكوفي الدكتور: حسين أحمد بو عباس / ١٣ بتصرف.

المطلب السادس: نعت المنادى المبني على ما يرفع به.

خاتمة البحث: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يخص جوانب بحثي.

وقد تعاقبت مناهج ثلاثة في دراسة الآراء هي : المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي النقدي.

وقد اتبع البحث في دراسة تلك الآراء الخطوات التالية:

- جمع آراء الطوال المنثورة في كتب النحو، و وضع العنوان المناسب لكل مسألة، وترتيب المسائل حسب ترتيب ألفية ابن مالك نظراً لشهرته.
- تصدير المسألة بالنص المشتمل على رأى الطوال من كتب النحو.
- تخريج الشواهد من مظانها.
- التعريف بالأعلام الذين ورد ذكرهم في متن البحث.
- تحقيق نسبة الآراء إلى العلماء بالرجوع إلى الكتب المطبوعة، والكتب النحوية التي عنى أصحابها بنسبة الآراء إلى قائلها ما أمكن.
- ثم ذيلت المسألة بالرأي الراجح في المسألة داعماً ذلك بالأدلة.

وبعد فهذا ما وفقني الله إليه وأعانني عليه، فإن كان فيه كان فيه من فضل فمن الله وحده، وإن كان فيه من هنات فمنى ومن الشيطان، وحسبي أنني بذلت جهدي ما استطعت.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي، والله المستعان وعليه العون والتكلان.

المبحث الأول : ترجمة أبى عبد الله الطوال

اسمه ونسبه وكنيته:

هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي الكوفي([1])، وكنيته أبو عبد الله([2]). أحد أئمة الطبقة الرابعة من الكوفيين([3]).

نشأته وحياته:

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مولده، وأسرته، ونشأته، وحياته، وقصارى ما ورد فيها أنه من أهل الكوفة، وأنه قدم بغداد وحدث بها([4]).

طلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه :

([1]) ينظر البغية ٥٠/١.
ذكرت بعض كتب التراجم عالمين يعرفان بالطوال غير صاحبنا:
أحدهما : محمد بن عبد الله بن قادم (ت ٢٥١هـ).
قال الفيروزابادى في معرض حديثه عنه: "محمد بن قادم أبو عبد الله الطوال".
ينظر: البلغة ٢١١/١.
والآخر: أبو سعيد الطوال، ولم أقف على ترجمة له فيما أتيح لي من مؤلفات لكن ذكره الصفدى في كتابه الوافي بالوفيات، فقال:
" قال أبو سعيد الطوال: مات الأحمر قبل الفراء بمدة ". ينظر: الوافي بالوفيات ٢٠٧/٢٠
وقال: " قال أبو سعيد الطوال: رأيت على قبر سيبويه الأبيات مكتوبة، وهى لسليمان بن يزيد العدوى:

ذهب الأحبة بعد طول مزار ... ونأى المزارُ فأسلموك وأقشعوا لم
تركوك أوحش ما تكون بقفرة ... يؤنسوك وكربة لم يدفعوا
قضيَ القضاء وصِرتَ صاحب حفرة ... عنك الأحبةُ أعرضوا وتصدعوا

ينظر: وفيات الأعيان ٤٦٤/٣-٤٦٥.
([2]) الفهرست ٦٨/١، و إنباه الرواة ٩٢/٢.
([3]) نشأة النحو /١٢٠.
([4]) الوافي بالوفيات ٣٦/٢.

لم تفض كتب التراجم في الحديث عن ذلك أيضاً، وغاية ما ذكروه أنه أخذ عن الكسائي([1])، والفراء([2])، وسمع عن الأصمعي([3]).

وحكوا أن أبا عمرو حفص بن عمر الدوري المقرئ سمع منه ([4])، وقرأ عليه كتاب " معاني الكسائي " ([5]).

وذكروا أن أبا حنيفة الدنيورى روى عنه ([6]).

وقد وقفت على بعض النصوص التي تعين على معرفة بعض من أخذوا عن الطوال، منها:

قول أبو العباس ثعلب في مجالسه: "حدثني الطوال، قال: كنت عند الفراء فسألته عن مسألة فسرها لي، وقال لي: أفهمت؟ فقلت: لا. فأعاد وبينها عند نفسه، وقال أفهمت؟ فقلت: لا. فقال: أفلي ذنب ؟ فقلت: لا الذنب لي"([7]).

([1]) الوافي بالوفيات ٣٦/٢. **والكسائي** هو علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة، كان من أعلم الناس بالعربية، صنف: معاني القرآن، والمصادر، وغيرهما، مات سنه تسع وثمانين ومائة.

تنظر ترجمته في: مراتب النحويين / ٨٩، طبقات النحويين /١٢٧ –١٣٠.

([2]) مجالس ثعلب / ٥٨٨ – ٥٨٩، وإنباه الرواة ٩٢/٢.

([3]) الوافي بالوفيات ٣٦/٢. **و الأصمعي** هو عبد الملك بن قريب، صاحب النحو واللغة والغريب والأخبار، سماه الرشيد بشيطان الشعر، مات سنة ست عشرة ومائتين.

تنظر ترجمته في: مراتب النحويين /٥٩ وما يليها، و نزهة الألباء /١٠١.٩٠.

([4]) الوافي بالوفيات ٣٦/٢ – ٣٧. **والدوري** هو حفص بن عمر بن عبد العزيز، أبو عمرو الدورى المقرئ النحوي الضرير، قرأ على الكسائي بحرفه، وعلى يحي اليزيدى بحرف أبي عمرو، وقرأ على غيرهما، صنف كتاباً في القراءات، وتوفي سنة ست وأربعين ومائتين.

تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات ٦٥/١٣، وسير أعلام النبلاء ٥٤١/١١ وما يليها.

([5]) إنباه الرواة ٢٦٥/٢.

([6]) الفهرست ٦٦/١. **وأبو حنيفة الدينوري** هو أحمد بن داوود بن وتند، كان نحوياً لغوياً عالماً بالهندسة والحساب، أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر عن ابن السكيت، صنف الشعر والشعراء، والنبات، وإصلاح المنطق، وغيرها، مات سنة إحدى وثمانين ومائتين أو اثنتين وثمانين ومائتين أو تسعين ومائتين.

تنظر ترجمته في: البغية ٣٠٦/١.

([7]) مجالس ثعلب / ٥٨٨ – ٥٨٩. وهذه الرواية لا تقلل من شأن صاحبنا، فقد كان آنذاك لا لا يزال في مرحلة الطلب والتلمذة. **وثعلب** هو أبو العباس أحمد بن يحيى، ولد ببغداد، =وحفظ كتب الكسائي والفراء، وتزعم مدرسة النحو الكوفي بعدهما، وناظر المبرد = =زعيم البصريين، وصنف: المجالس، والفصيح، وغيرهما، وتوفي سنه إحدى وتسعين ومائتين.

فقوله: "حدثني الطوال " يدل على أن ثعلب قد أخذ عنه، وقوله: " كنت عند الفراء فسألته " يدل على أن الطوال قد أخذ عن الفراء.

وقول الأزهري([1]): " قال شمر([2]): سمعت أبا عبيد([3]) يسأل أبا عبد الله الطوال النحوي عن معنى قوله: فأتقنح، فقال أبو عبد الله: أظنها تريد أشرب قليلاً قليلاً"([4]).

وهذا النص يدل على أن شمر، وأبا عبيد قد نهلا من معين أبى عبد الله الطوال.

علمه و ثقافته و ما قيل عنه :

كان الطوال أحد علماء اللغة المتقدمين وإماماً من أئمتهم، وآية ذلك أن أصحاب المعاجم نقلوا عنه في معاجمهم، ولا يقدح في ذلك قلة ما نقلوه عنه، فلعل السبب في هذه القلة هو أن صاحبنا كان من متقدمي اللغويين الذين لم تصلنا مؤلفاتهم.

وممن نقلوا عنه :

١- ابن السكيت([1]) في قوله: " وحكى أبو عبد الله الطوال: تزوجت المرأة على ضُرّ وضِرّ "([2]).

تنظر ترجمته في: طبقات النحويين ١٤١/١ –١٥٠.

([1]) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، أخذ عن المنذري، وغيره، صنف تهذيب اللغة، وشرح شعر أبي تمام، مات سنة سبعين وثلاثمائة.
تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٧/١، والبغية ٢٠/١.

([2]) هو شمر بن حمدويه أبو عمرو اللغوي الأديب، أخذ عن ابن الأعرابي والفراء والأصمعي وغيرهما، ألف كتاب كبير في اللغة، وغريب الحديث، وغيرهما.
تنظر ترجمته في: البغية ٤/١– ٥.

([3]) هو القاسم بن سلام، أخذ عن أبي زيد، وأبي عبيدة، وغيرهما، صنف: غريب المصنف، وغريب القرآن، وغيرهما، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين، وقيل: سنة ثلاثين ومائتين. **تنظر ترجمته في:** مراتب النحويين / ١١٣، و نزهة الألباء / ١٨٠ . ١٨١.

([4]) تهذيب اللغة ٤٢/٤، ونقله عنه ابن منظور في اللسان (قنح)، والزبيدى في تاج العروس ٦٦/٧.

٢- الأزهري في قوله: قال شمر : سمعت أبا عبيد يسأل أبا عبد الله الطوال النحوي عن معنى قوله : فأتقنح، فقال أبو عبد الله : أظنها تريد أشرب قليلاً قليلاً"([٣]).

وإلى جانب علم الطوال باللغة فإنه كان نحوياً كوفياً شهد مع غيره من الكوفيين مجالس علمية، ومن ذلك ما حكاه المترجمون([٤]) في معرض حديثهم عن أبي عصيدة ([٥]).

فقد ذكروا أن المتوكل لما أراد أن يأمر باتخاذ المؤدبين لولديه المنتصر والمعتز عقد مجلساً جمع فيه الطوال، والأحمر([٦]).، وابن قادم، وابن عصيدة، وغيرهم من الأدباء، فجلس ابن عصيدة في آخر الناس، فقال له من قرب منه: لو ارتفعت، فقال: حيث انتهى بى المجلس، فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقفنا على

موضعكم من العلم، فألقوا بينهم قول الشاعر:

([١]) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيين، أخذ عن البصريين والكوفيين، صنف: إصلاح المنطق، وغيره، مات سنة أربع وأربعين ومائتين.
تنظر ترجمته في: مراتب النحويين / ١١٦، البغية ٣٤٩/٢.

([٢]) إصلاح المنطق ٣٧/١، ونقل هذا الجوهري في الصحاح ٧٢٠/٢، وابن منظور في اللسان (ضرر)، والزبيدى في تاج العروس ٣٩٠/١٢.

([٣]) تهذيب اللغة ٤٢/٤، ونقل هذا ابن منظور في اللسان (قنح)، والزبيدى في تاج العروس ٦٦/٧.

([٤]) منهم ابن النديم في الفهرست ٧٣/١، والزجاجي في مجالسه / ٤٩، والصفدي في الوافي بالوفيات ١١٢/٧.

([٥]) هو أحمد بن ناصح بن بَلَنْجَر أبو جعفر، حدث عن الأصمعي والواقدي، وحدث عنه القاسم الأنباري، صنف عيون الأخبار والأشعار، والمقصور والممدود، وغيرهما، ومات سنة ثمان وقيل: ثلاث وسبعين ومائتين.
تنظر ترجمته في: النزهة / ١٥٨ – ١٥٩، والبغية ٣٣٣/١.

([٦]) هو علي بن الحسن، وقيل: ابن المبارك، المعروف بالأحمر، شيخ العربية، وصاحب الكسائي، صنف: التصريف، وتفنن البلغاء، مات سنة أربع وتسعين و مائة.
تنظر ترجمته في: مراتب النحويين / ١٠٧ . ١٠٨، البغية ٢/ ١٥٨. ١٥٩.

ذريني إنما خطئي وصوبي علىّ وإنما انفقتُ مال([1]).

فقالوا: ارتفع مال بـ (ما) إذ كانت في موضع الذي، ثم سكتوا، فقال لهم ابن عصيدة من آخر الناس : هذا الإعراب فما المعنى؟ فأحجم القوم، فقيل له : ما المعنى عندك فقال: أراد ما لومك إياى، وإنما أنفقت مالاً، ولم أنفق عرضاً، فالمال لا ألام على إنفاقه، فجاء خادم من صدر المجلس، فأخذ بيده حتى تخطى به إلى أعلاه، وقال ليس هذا موضعك، فقال: لأن أكون في مجلس أرتفع منه إلى أعلاه أحبُّ إلى من أن أكون في مجلس ثم أحط عنه، واختير هو وابن قادم لتأديب ولدي المتوكل.

فهذا أحد المجالس التي ضمت الطوال مع غيره من أعلام الكوفة، وهم : الأحمر، وابن قادم، وابن عصيدة، وغيرهم، وقد سئل ومن معه عن إعراب البيت، فأجابوا، لكنه أحجم هو والأحمر وابن قادم عن ذكر المعنى المراد من البيت، وأجاب عنه ابن عصيدة، فأُخِذ بيده وأُجْلِس في أول المجلس، واختير هو وابن قادم لتأديب ولدي المتوكل.

وإحجام الطوال ومن معه عند سؤالهم عن معنى البيت لا يقلل من شأنهم، فالفهم منحة من الله عز وجل يتفضل بها على عباده حيناً، و ربما منعها حيناً آخر.

وكم من علمائنا الكبار من سئل عن مسالة فأغلقت عليه، فهذا الإمام مسلم يذكر له حديث، فلا يعرفه، فينصرف إلى بيته، ويبيت ليلته يبحث عن الحديث حتى يجده([2]).

([1]) البيت من الوافر لابن غلفاء في الفهرست ٧٣/١، ومجالس الزجاجي / ٤٩، والنزهة/١٥٨.
ونسب إلى ابن عنقاء الفزارى في الوافي بالوفيات ١١٢/٧.

([2]) تاريخ بغداد ١٠٣/١٣، ومناهج الأئمة الأعلام في سنة خير الأنام ٧٥/٢. **والإمام مسلم** هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ثقة حافظ، إمام مصنف، عالم بالفقه، مات سنة إحدى وستين ومائتين، وله سبع وخمسون سنة. **تنظر ترجمته في:** تقريب التهذيب ١٧٨/٢.

وهذا الكسائي – إمام الكوفيين – يسأل عن أشياء في مجالس عدة، فيجانبه الصواب في الجواب([1]).

وهذا السيوطي – أعجوبة زمانه في التأليف والتصنيف – يقول: "وأما علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ وأبعد عن ذهني، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به، فكأنما أحاول جبلاً فأحمله"([2]).

ومما يدل على مكانة صاحبنا ثناء العلماء عليه، ومن ذلك :

قول ثعلب: " كان الطوال حاذقاً بإلقاء العربية"([3]).

وقول أبى أحمد العسكري([4]) في معرض حديثه عمن برع من الكوفيين:

"..... ثم برع بعد هذين (يعنى : الفراء وهشام بن معاوية الضرير) في نحو الكوفيين أبو عبد الله الطوال".([5])

وقول الصفدى([6]) : "أبو عبد الله الطوال أحد أئمة نحو الكوفيين له مذهب وذكر قديم"([1]).

([1]) ينظر: مجلسه مع اليزيدى في مجالس الزجاجي / ١٩٥، وينظر مجلسه مع الأصمعي في السابق/٣١.

([2]) حسن المحاضرة ٣٣٨/١ – ٣٣٩. **و السيوطي** هو عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، جلال الدين، أخذ عن الشارمساحي، والمناوي، وغيرهما وأخذ عنه الداوودي، وابن طولون، وغيرهما، وصنف همع الهوامع، والبهجة المرضية، وغيرهما، وتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة.

تنظر ترجمته في: بدائع الزهور ٨٣/٤ – ٨٤، والبدر الطالع ٣٢٨/١ – ٣٣٥.

([3]) الفهرست ٦٨/١، وإنباه الرواة ٩٢/٢، والوافي بالوفيات ٣٧/٢.

([4]) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري أبو أحمد، العلامة اللغوي، سمع ببغداد والبصرة وأصبهان، وغيرها من أبي قاسم البغوي، وأبي بكر بن دريد، ونفطويه، وغيرهم، صنف صناعة الشعراء، والتصحيف، وغيرهما، ومات سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: البغية ٥٠٦/١.

([5]) المصون في الأدب / ١٢١.

(٦) هو صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أيبك الصفدي، أخذ عن بدر الدين بن جماعة، وأبي حيان، وغيرها، صنف الوافي بالوفيات وغيره، وتوفي سنة أربع وستين وسبعمائة. تنظر ترجمته في: شذرات الذهب ٣/ ٢٠٠. ٢٠١، ومعجم المؤلفين٤/ ١١٤. ١١٥.

تأثره وتأثيره:

الطوال من أئمة الكوفيين تأثر بالأصمعي (ت ٢١٦هـ)، ومن سبقه من أعلام الكوفيين الذين نهل من معينهم وتتلمذ على أيديهم، وفي مقدمتهم الكسائي (ت ١٨٩هـ)، والفراء (ت٢٠٧هـ)، وهشام (ت ٢٠٩).

فقد تبع الكسائي في القول بجواز كسر همزة إن وفتحها بعد القسم مع اختيار الفتح([٢]).

وتبع الفراء في القول بأن لعل تأتى للشك([٣])، وفي القول بأن الاسم المعطوف بالرفع بعد تمام خبر إن . يكون مرفوعاً بالعطف على المضمر المستتر في خبرهاَ([٤]).

و تبع الكسائي والفراء في القول بجواز رفع نعت المنادى المبني على ما يرفع به إذا كان مضافاً([٥]).

وتبع الفراء . في أحد قولين نسبا إليه – وهشام في القول بأن اللام الداخلة على خبر إن جواب لقسم محذوف قبل إن([٦]).

وقد وافق رأيه رأى الأخفش . من البصريين . في القول بجواز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر([٧]).

هذا هو تأثره بالسابقين، وأما تأثيره في اللاحقين من النحاة والمفسرين واللغويين . فلا يمكن إنكاره ولا إغفاله، فقد نقلوا عنه في كتبهم.

([١]) الوافي بالوفيات ٣٧١/١٧.
([٢]) البحث / ١٥.
([٣]) البحث / ٨.
([٤]) البحث / ٢٤.
([٥]) البحث / ٣٩.
([٦]) البحث /٢١.
([٧]) البحث / ٣٤ **والأخفش** هو سعيد بن مسعده أبو الحسن الأخفش الأوسط، من أحفظ من أخذ عن سيبويه، صاحب معاني القرآن، توفي سنة خمس عشرة ومائتين على الأرجح. **تراجع ترجمته في:** أخبار النحويين البصريين /٦٦ .٦٧، والبغية ٥٩٠/١ –٥٩١.

أما تأثيره في اللغويين فقد تقدم ذكره([1]).
وأما تأثيره في النحويين والمفسرين فظاهر جليّ في نقل الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)([2])، والنحاس (ت ٣٤٧هـ) ([3])، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)([4]) وأبي حيانَّ (ت٧٤٥)([5])،
وابن هشام (ت٧٦١هـ)([6])، والمرادي(ت٧٤٩هـ)([7])،

وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)([8])، وغيرهم([1]).

([1]) البحث / ٣.
([2]) ينظر: مجالسة / ٤٩. و**الزجاجي** هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، أخذ عن الزجاج، وابن كيسان، وغيرهما، وألف: الجمل، والأمالي، والإيضاح في علل النحو، وغيرها، وتوفي سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة. **تنظر ترجمته في:** طبقات النحويين /١١٩، ونزهة الألباء /٢٧.
(٣) ينظر: إعراب القرآن له ٤٩/٢. **والنحاس** هو أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس، أخذ عن المبرد والزجاج وغيرهما، صنف: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وغيرهما، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة. **تراجع ترجمته في:** البغية٢٦٢/١.
(٤) ينظر تفسيره ٤٣٥٩/٣. والقرطبي هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي صاحب تفسير الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة بأمور الآخرة، توفي سنة إحدى وسبعين وستمائة. **تنظر ترجمته في:** طبقات المفسرين للسيوطي /٩٢، وشذرات الذهب ٣٣٥/٥.
([5]) ينظر: التذييل ٢٤/٥، ٩٨/٥، ١٨٥، والارتشاف ٩٤٣/٢، ٢٢٤٠/٣، ١٢٥٦، ١٢٨٩، ١٢٦٢، ٢١٩٨، ٢٤٣٢/٥.
وأبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي، تلقى علوم اللغة والحديث والقراءات والتفسير على كثير من العلماء، وتتلمذ على يده كثيرون، ومن مؤلفاته: ارتشاف الضرب، والبحر المحيط، ومنهج السالك، وغيرها، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة.**تراجع ترجمته في:** البلغة /١٨٤ – ١٨٥، وحسن المحاضرة ٥٣٤/١ – ٥٣٦
([6]) المغنى ٥٤٨/٥. **وابن هشام** هو عبد الله بن يوسف جمال الدين،أخذ عن عبد اللطيف بن المُرَحّل، وأبي حيان، صنف: شذور الذهب، ومغني اللبيب، وغيرهما، وتوفي سنة إحدى وستين وسبعمائة. **تراجع ترجمته في:** البغية٦٨/٢ – ٧٠، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١.
([7]) الجني الداني / ٥٨١. **والمرادي** هو الحسن بن قاسم بن علي المرادي المصري النحوي المعروف بابن أم قاسم، أخذ العربية عن السِّراج الدمنهوري وأبي حيان، وأتقن العربية والقراءات. وصنف: الجنى الداني، وتوضيح المقاصد، وشرح التسهيل، وغيرها، وتوفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة. **تراجع ترجمته في:** البغية ٥١٧/١، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١.
([8]) المساعد ١١٣/١، ٥١٦/٢، وشرحه على الألفية ١٠٥/٢. **وابن عقيل** هو عبد الله بن عبد الرحمن بهاء الدين بن عقيل، أخذ عن القَوْنَوِيّ، وأخذ عنه سراج الدين البلقيني،

وقصارى ما نقله هؤلاء عن الطوال هو ستة آراء، ولعل قلة النقل عنه ترجع لما يلي:

١. أن صاحبنا ليس له كتاب يشتهر به حتى يكثر العلماء من النقل عنه([٢]).

٢. أن جلَّ آرائه قد وافق فيها من سبقه من الكوفيين كالكسائي، والفراء، وهشام، فقد تابعهم في جلَّ أقواله . كما سيأتي . ولعل هذا ما جعل العلماء يحجمون في نسبه كثير من الآراء إليه، ويكتفون بنسبتها إلى هؤلاء.

وفاته:

ودع الدنيا . رحمه الله . سنة ثلاث وأربعين ومائتين من الهجرة([٣]).

وصنف: المساعد على تسهيل الفوائد، وشرح الألفية، وتوفي سنة تسع وستين وسبعمائة. **تنظر ترجمته في:** البغية ٢/ ٤٧ – ٤٨، وحسن المحاضرة ٥٣٧/١.

([١]) منهم الشيخ خالد في التصريح ٢١٩/١، ١٧٤/٢، والسيوطي في الهمع ٤٨٨/١، ٢٦٦، ٥٠٨، والأشباه والنظائر ١٩٤/٦، والأشموني في شرحه على الألفية ٨٤/٢ – ٨٥، وعبد القادر البغدادي في الخزانة ٢٧٧/١، والصبان في حاشيته ٤٣٠/١، والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ١٦٧/١، والكنغراوي في الموفى في النحو الكوفي / ١٩، ٨٨، ١٤٨.

([٢]) ذكر ابن النديم في الفهرست / ٦٨، والقفطى في إنباه الرواة ٩٢/٢ أن الطوال ليس له كتاب يعرف.

([٣]) الفهرست/ ٦٨، والوافي بالوفيات ٣٧/٢، والبغية ١/ ٥٠.

المبحث الآخر: آراء الطوال النحوية

المطلب الأول : معنى لعل

حكي غير واحدٍ من النحويين([1]) عن أبي عبد الله الطوال القول بأن (لعل) من معانيها الشك.

قال أبو حيان: "وقال الفراء أيضاً، وأبو عبد الله الطوال : لعل شك"([2]).

وقال: " وقال عنه([3])، وعن الطوال: إن لعل شك "([4]).

ويبدو من النصين أن أبا عبد الله الطوال مسبوق فيما ذهب إليه بالفراء.([5])

الدراسة والتحليل

نصت كتب النحو أن لعل تأتى لمعانٍ عدة، وإليك بيان تلك المعاني، ومن قال بها :

الأول والثاني: الترجي، والإشفاق:

ذهب البصريون([6]) إلى أن لعل لا تخرج في دلالتها عن هذين المعنيين، وعبر سيبويه([7]) عن ذلك بالطمع والإشفاق، فقال: " لعل وعسى طمع وإشفاق"([8]).

([1]) منهم أبو حيان في الارتشاف ٢٢٤٠/٣، والتذييل ٢٤/٥، والمرادى في الجني الداني/ ٥٨١، والسيوطي في الهمع ٤٨٨/١.

([2]) الارتشاف ٢٢٤٠/٣.

([3]) يعنى: الفراء.

([4]) التذييل ٢٤/٥.

([5]) لم أقف على هذا الرأي فيما أتيح لي من مؤلفات الفراء، وينظر نسبته إليه في: الارتشاف ٢٢٤٠/٣، والتذييل ٢٤/٥، والجني الداني / ٥٨١.

([6]) ينظر: الارتشاف ٢٢٤٠/٣، والهمع ٤٨٨/١.

(٧) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل وغيره، وألف الكتاب، وتوفي سنة ثمانين ومائة على الأرجح. **تنظر ترجمته في:** أخبار النحويين البصريين /٦٣ –٦٥، وطبقات النحويين /٦٦ –٧٢، والبغية ٢٢٩/٢ –٢٣٠.

([8]) الكتاب ٢٣٣/٤، وينظر: البسيط لابن أبى الربيع ٧٦٧/٢.

وعبر المبرد([1]) عنهما بالتوقع، فقال: " لعل معناها التوقع لمرجو أو مخوف، نحو: لعل زيداً يأتي، ولعل العدو يدركنا "([2]).

والفرق بين الترجى والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب نحو: لعل الله يرحمنا، ولعل الله يغفر لنا، والإشفاق يكون في المكروه نحو: لعل العدو يدركنا، ولعل زيداً يشتمنى.([3])

وخص هؤلاء لعل بالممكن، أما قول الله تعالى:" **لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَاب. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ** " ([4])، فإنما قاله فرعون جهلاً أو مخرفة وإفكاً.([5]) لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان تعالى الله عن ذلك.([6])

الثالث: الشك.

قال به الفراء، والطوال . فيما نسب إليهما كما مرفي صدر المسألة . وتبعهما أكثر الكوفيين([7]).

وأثبته الزجاجى([8])، وجعل منه: لعل زيداً يقوم.

وقال به الهروى([9])، وجعلها بمنزلة (عسى) في الدلالة على ذلك، واستدل بالقرآن والشعر، أما القرآن فمنه: " **لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ** "، أي: عسى أبلغ.

وأما الشعر فنحو:

---

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، نشأ بالبصرة، ومن تصانيفه: المقتضب، والكامل، وغيرهما، وتوفي سنة خمس وثمانين ومائتين على الأرجح.
تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين /١٠٥ –١١٣، وطبقات النحويين / ١٠١ –١١٠.
([2]) المقتضب ١٠٨/٤.
([3]) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/١، والبحر المحيط ٩٦/٦. وتوضيح المقاصد ٥٢٣/١، والمساعد ٣٠٦/١، والمشكاة الفتحية / ١٩٧.
(٤) غافر/ ٣٦ . ٣٧.
([5]) المغنى ٥٢٥/٣، والبرهان للزركشى ٣٩٤/٤.
([6]) البرهان ٣٩٤/٤.
([7]) الهمع ٤٨٨/١.
([8]) حروف المعاني / ٣٠.
([9]) الأزهية / ٢١٧.

فـإن كنـتَ نَـدْمانى فبـالأكبر ولا تسـقني بالأصـغر المُتـثَلِّم
اسقني لعـل أمير المـؤمنين تنادمنـا بالجَوْسَـق المُتَهَـدِّم.(١)
يسـوؤه

الرابع: التعليل

أثبته الكسائي (٢)، وقطرب(٣)، وقال به الأخفش، وجعل منه قوله تعالى: " **فَقُولَا فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى** "(٤)، فقال: " وقال: " **لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ** " نحو: قول الرجل لصاحبه: افرغْ لعلنا نتغذى، والمعنى: لنتغذى، وحتى نتغذى، وتقول للرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أي : لتأخذه " (٥).

(١) البيتان من الطويل لنضلة العدوي في الأزهية / ٢١٧ – ٢١٨، وأحكام القرآن لابن العربي العربي ٤٦٥/٣، و تفسير ابن كثير ٣٥٥/٣، و شرح نهج البلاغة ٢٤/١٢، وأضواء البيان ١٠٦/٦.
و جاء بلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ٥٥/١، واللسان (دهق).
اللغة: المتثلم: المكسور حرفه، وأمير المؤمنين: عمر بن الخطاب، و الجوسق: الحصن، وقيل: القصر.
والمعنى: اسقنى بالكأس الكبيرة لا الصغيرة، فقد يسوء عمر لهونا وشرابنا.
الشاهد: مجي لعل للشك.
(٢) التذييل ٢٣/٥، والجني الداني / ٥٨٠، والمعنى ٥٢٥/٣، والتصريح ٢١٣/١.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضى ٩١/٦، والبحر المحيط ٢٣١/١. **و قطرب** هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسي بن عمر، وصنف: العلل في النحو، وإعراب القرآن وغيرهما، وتوفي سنة ست وثمانين ومائتين.
تراجع ترجمته في: النزهة / ٧٦–٧٧، والبغية ٢٤٢/١ – ٢٤٣.
(٤) طه / ٤٤.
(٥) معاني القرآن للأخفش ٤٤٥/٢، وينظر: شرح التسهيل ٧/٢ –٨، والتذييل ٢٣/٥.

وتبعهم في ذلك ثعلب([1])، وابن كيسان([2])، والفارسي([3])، والهروي([4]) وابن يعيش([5])، وابن مالك([6]).

واحتج هؤلاء بأدلة – غير ما استدل به الأخفش – منها:

قوله تعالى: " **اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** "([7])، أي: أي: كي تتقوا([8]).

([1]) ينظر: اللسان (علل)، والبرهان للزركشى ٣٩٤/٤.

([2]) ينظر: البحر المحيط ٢٣١/١. **وابن كيسان** هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، لذلك كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، لكنه كان إلى مذهب البصريين أميل، صنف: معاني القرآن، وعلل النحو، وغيرهما، ومات سنة عشرين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات النحويين /١٥٣ – ونزهة الألباء /١٧٨.

([3]) ينظر: شرح الكافية للرضى ٩١/٦. و لم أقف على هذا الرأي فيما أتيح لي من مؤلفات الفارسي.

والفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تلقى النحو عن الزجاج وابن السراج، وأخذ عنه ابن جني، والربعي، ومن تصانيفه: الإيضاح، والحجة في القراءات، وغيرهما، ومات سنه سبع وسبعين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: نزهة الألباء/٢٣٢ –٢٣٣.

([4]) ينظر: الأزهية / ٢١٨. **والهروي** هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي، قدم مصر واستوطنها، روى عن الأزهري، كان عالماً بالنحو، إماماً في الأدب، جيد القياس، صنف: الأزهية في علم الحروف، والذخائر في النحو، توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة.

تراجع ترجمته في البغية ٢٠٥/٢.

([5]) ينظر: شرح المفصل ٨٦/٨. **وابن يعيش** هو يعيش بن علي بن يعيش، من أئمة العربية في النحو والتصريف، جالس الكندي، تصدر للإقراء بحلب زماناً، صنف شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، توفي سنة إحدى وأربعين وستمائة.

تراجع ترجمته في: الإنباه ٤٥/٤ – ٥٠، ووفيات الأعيان ٤٦/٧ – ٥٣.

([6]) ينظر: شرح التسهيل ٧/٢. **وابن مالك** هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائي، سمع من ابن يعيش وغيره، ومن مصنفاته: التسهيل وشرحه، وشرح عمدة الحافظ، وغيرها، وتوفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

تراجع ترجمته في: إشارة التعيين /٣٢٠ – ٣٢١، والبغية ١٣٠/١ –١٣٧.

(٧) البقرة/٢١.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٨٦/٨.

وقوله: " **ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ ُ فْلِحُونَ** "(١) أي: كي تفلحوا(٢).

وقوله: " **وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** "(٣)، أي: كي تفلحوا(٤).

ورد البصريون هذا المعنى إلى الترجي والإشفاق(٥).

فالمعنى في قوله تعالى: " **لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى** ": اذهبا على رجائكما ذلك من فرعون.(٦)

الخامس: الاستفهام.

نسب إلى الفراء(٧) وغيره من الكوفيين(٨) القول به.

وأثبته الزجاجي(٩)، وابن مالك(١٠).

واحتجوا لذلك بأدلة منها:

قوله تعالى: " **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى** "(١١)، والتقدير: ما يدريك أيزكى؟ والمعنى: لا تدرى جواب أيزكى ؟(١٢).

---

(١) الحج / ٧٧.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٨٦/٨.
(٣) النور / ٣١.
(٤) ينظر: الأزهية / ٢١٨.
(٥) ينظر: الكتاب ٣٣١/١، والارتشاف ٢٢٤٠/٣، والمغنى ٥٢٦/٣، والهمع ٤٨٨/١.
(٦) ينظر: الكتاب ٣٣١/١.
(٧) ينظر: التذييل ٢٤/٥.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٩٦/٦، ٢٣١/١، والمغنى ٥٢٦/٣، والمشكاة الفتحية / ١٩٧.
(٩) ينظر: حروف المعاني / ٣٠.
(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٨/٢.
(١١) عبس / ٣.
(١٢) ينظر: التصريح ٢١٣/١، والمشكاة الفتحية / ١٩٧.

وقوله: " **لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا** "(١)، والتقدير: لا تدرى أأالله يحدث بعد ذلك أمراً؟ والمعنى: لا تدرى جواب أأالله يحدث؟(٢)

وقوله ﷺ لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلاً: " لعلنا أعجلناك "(٣).

ونفى البصريون هذا المعنى، وردوا ما جاء ظاهره ذلك إلى الترجي(٤) والإشفاق، والإشفاق، فقوله تعالى: " **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى** " محمول عندهم على الترجي، وقوله ﷺ محمول على الإشفاق(٥).

وإنما كان الأمر كذلك عندهم ؛ لأن حمل لعل على أصلها ممكن، ولا يحمل الشيء على غير أصله إلا ضرورة(٦).

سادساً: النهى

زاده القرطبي في معرض حديثه عن قوله تعالى: " **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ** "(٧)، وجعل المعنى: لا تفعل(٨).

وحكي أبو حيان(٩) أن أبا هلال العسكري(١٠) يرى أن (لعل) وضعت موضع النهى في الآية السابقة.

---

(١)الطلاق / ١.

(٢) التصريح ٢١٣/١، والمشكاة الفتحية / ١٩٧.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح . كتاب الوضوء . باب من لم ير الوضوء من المخرجين من القبل والدبر ١/ ٩٠ ح ١٨٠، و أخرجه مسلم في الصحيح . كتاب الحيض . باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المني، وبيان نسخه، وأن الغسل يجب بالجماع ٣١/٤ ح ٣٤٥، وينظرالاستشهاد به في: شرح التسهيل ٨/٢، والجني الداني / ٥٨٠، والهمع ٤٨٨/١.

(٤) التذييل ٢٤/٥.

(٥) الجني الداني / ٥٨٠.

(٦) ائتلاف النصرة / ١٥٨.

(٧) الكهف / ٦.

(٨) تفسير القرطبي ٣٩٦٥/٥.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٩٦/٦، ولم أقف على فيما أتيح لي من مؤلفات أبى هلال.

(١٠) هو الحسن بن عبد الله، أبو هلال العسكري، صاحب الصناعتين، أخذ عن أبي أحمد العسكري، لم تعرف سنة وفاته إلا أنه فرغ من كتابه الأوائل يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: البغية ٥٠٦/١.

وأثبته أيضاً ابن عطية([1]).

ومن النحويين([2]) من حمل لعل في الآية السابقة على معنى الإشفاق، والتقدير: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك.

السابع: الظن:

زاده ابن الأنباري ([3])، وجعل منه قولك: لعلي أحج العام، والمعنى عنده: أظنني سأحج([4]).

وتبعه في ذلك ابن منظور([5]) مستدلاً بقول الشاعر:

لعل منايانا تَبدَّلنَ أبؤسا([6]).

([1]) المحرر الوجيز ٥١٦/٣. **وابن عطية** هو عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن عطية، الإما الكبير قدوة المفسرين، صاحب المحرر الوجيز ،توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة.
تنظر ترجمته في : طبقات المفسرين للسيوطي /٧٠.

([2]) منهم الزمخشرى في الكشاف ٤٧٢/٢-٤٧٣، والتصريح ٢١٣/١ ؛ وأبو حيان في الارتشاف ٢٢٤٠/٣، والبحر المحيط ٩٦/٦.

[3] هو محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، صنف الزاهر، والمذكر والمؤنث، وغيرهما، مات سنة ثمان . وقيل: سبع . وعشرين وثلاثمائة.
تنظر ترجمته في: البغية ٢١٤/١.

([4]) ينظر: تهذيب اللغة ٧٩/١، ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.

([5]) هو محمد بن مكرم بن عليّ – وقيل: رضوان – بن أحمد بن أبي القاسم بن منظور الأنصاري المصريّ، ولد في المحرم سنة ثلاثين وستمائة، سمع من ابن المقير وغيره، روى عنه السبكي والذهبي، كان عارفاً بالنحو واللغة والتاريخ والكتابة، من مؤلفاته: لسان العرب.
تراجع ترجمته في: البغية ٢٤٨/١، وحسن المحاضرة ١/ ٥٣٤.

([6]) عجز بيت من الطويل، صدره:
وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة.
وهو لامرئ القيس في ديوانه / ١٠٧، واللسان (علل)، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٦٩٥/٢.
وجاء بلا نسبة في الارتشاف ١١٦٤/٣، والمساعد ٢٥٩/١ برواية (تحولن) موضع (بتدلن) فيهما.

وجعل معناه: أظن منايانا تبدلن أبؤساً([1]).

الثامن: التمني

ذكره الزمخشرى([2])، والجزولى([3])، وخرَّجا عليه قراءة " **فَأَطَّلِعَ** "([4]) بالنصب، فمن قرأ به لمح في لعل معنى التمني.

وإنما احتيج إلى هذا التأويل في القراءة ؛ لأن الترجي ليس له جواب منصوب عند البصريين([5]).

وتبعهما في ذلك ابن مالك([6])، وجعل منه حديث " فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدرى لعله يستغفر فيسبَّ نفسه" ([7])؛ لاقتضاء لعل جواباً منصوباً مثل ليت.

التاسع: التشبيه:

([1]) اللسان (علل).

([2]) ينظر المفصل / ٣٠٣، والمغنى ٥٢٧/٣. **والزمخشري** هو محمود بن عمر أبو القاسم جار الله الزمخشري، أخذ عن النيسابوري و الأصبهاني، وكان متفنناً في كل علم، من مصنفاته الكشاف، والمفصل، توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.
تنظر ترجمته في: إشارة التعيين /٣٤٥.

([3]) المقدمة الجزولية / ١٢٠. **والجزولي** هو عيسى بن عبد العزيز بن يلَلْبخت أبو موسى الجزولي، صنف: شرح أصول ابن السراج، و المقدمة المشهورة، توفي سنة سبع وستمائة، أو بعدها. **تنظر ترجمته في:** الإنباه ٢ /٣٧٨ – ٣٨٠، والبلغة /١٦٦– ١٦٧.

([4]) نسبت هذه القراءة إلى عاصم والأعرج في معالم التزييل ١٤٩/٧، والمحرر الوجيز ٦٢٧/٤، وإلى عاصم في التحرير والتنوير ٢٦/٢٤.

([5]) ينظر: الجني الداني / ٥٨١.

([6]) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/ ١٥٠

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح . كتاب الوضوء . باب الوضوء من النوم ١/ ٨٧ ح ٢٠٩، وأخرجه مسلم في الصحيح . كتاب صلاة المسافرين وقصرها . باب أمر من نعس في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد ١/ ٥٤٢ ح ٧٨٦.
و ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/ ١٥٠.

قال به ابن عباس([1]) في قوله تعالى: " **لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ** " ([2])، فالمعنى . عنده . : كأنكم تخلدون.

ولعل مما يدعم هذا قراءة " كأنكم تخلدون "([3])، و " كأنكم خالدون "([4]).

وإذا كانت هاتان القراءتان تقويان القول بالتشبيه في الآية فإن أبا حيان يرى أن الظاهر في الآية أن (لعل) على بابها من الرجاء([5]).

ويرى الزركشى([6]) أن القول بأنها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة.([7])

العاشر: تحقيق مضمون الجملة بعدها:

نسبه الرضي([8]) إلى بعض النحويين لكنه رده لعدم اطرداه في نحو قوله تعالى: "**لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى** "، ؛ إذ لم يحصل من فرعون تذكر.

ويرى قوله تعالى: " **آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلـهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ** "([1]) توبة يأس لا معنى تحتها، ولو كانت حقيقة لقبل منه هذا القول.

([1]) ينظر فتح الباري ٤٩٧/٨. وحكي عن البغوي في البرهان ٣٩٤/٤، وروح المعاني ١٩٥/١٦ ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته. **وابن العباس** هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ابن عم النبي . ﷺ– أخذ الفقه عنه جماعة منهم عطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد، وغيرهم، ومات بالطائف سنة ثمان وسبعين، وهو ابن سبعين سنة.
تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣ / ٦٢– ٦٤، والأعلام ٤ / ٩٥.

([2]) الشعراء / ١٢٩.

([3]) قراءة أُبَيّ في المحرر الوجيز ٨٦/٤، وفتح الباري ٤٩٧/٨، وروح المعاني ١١٠/١٩.

([4]) حكاها قتادة عن بعض القراء. ينظر: تفسير القرطبي ٤٨٤٠/٦، واللباب في علوم الكتاب الكتاب ٦١/١٥، الإتقان للسيوطي ١١٦٨/٤، وتفسير الماوردى ١٨١/٤.

([5]) البحر المحيط ٣١/٧.

(٦) هو بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ولد بالقاهرة سنة خمس وأربعين وسبعمائة، أخذ عن حمال الدين الإسنوي، وسراج الدين البلقيني وغيرهما، صنف: البرهان في علوم القرآن، غيره، مات سنة أربع وتسعين وسبعمائة. تنظر ترجمته في:، وشذرات الذهب ٦ / ٣٣٥، ومعجم المؤلفين ١٠/ ٢٠٥.

(٧) البرهان ٣٩٤/٤.

([8]) شرح الكافية له ٩١/٦. **والرضي** هو محمد بن الحسن الإستراباذي رضي الدين الملقب بنجم الأئمة، نحوي، صرفي، منطقي، متكلم، ومن مصنفاته: شرح الكافية في النحو، وشرح الشافية في الصرف، توفي سنة ست وثمانين وستمائة على الأرجح.
تنظر ترجمته في: والبغية ٥٦٧/١ – ٥٦٨، وشذرات الذهب ٣٩٥/٥، مفتاح السعادة ١٧٠/١.

تلك هي المعاني التي وردت للعل في كتب النحو والتفسير، والبصريون يرون أنها لا تخرج في دلالتها عن الترجي والإشفاق.

والذي أميل إليه أنها وضعت للترجي لكنها قد تفيد معه معنى آخر يفهم من السياق ومقتضى الحال، ولا يفهم من كلمة (لعل) وحدها.

(١) يونس / ٩٠.

المطلب الثاني : كسر همزة (إنّ) وفتحها بعد القسم

ذكر أبو حيان أن أبا عبد الله الطوال ذهب إلى القول بجواز كسر همزة إنّ وفتحها مع اختيار الفتح – بعد القسم، فقال: " وتكسر (أي : همزة إنّ) جواب قسم وجوباً، وسواء أكان في خبرها أو اسمها اللام أم لم تكن. هذا مذهب البصريين. وأجاز الكسائي، والطوال، والبغداديون الفتح والكسر، واختاروا الفتح، وأجازهما آخرون واختاروا الكسر. وأوجب الفراء الفتح.

والذي يظهر لي أن هذا الخلاف في الفتح إنما هو إذا لم يكن في الخبر أو الاسم اللام"([1]).

وإذا كان أبو حيان قد نسب إلى أبى عبد الله الطوال هذا، فقد نسب إليه غير واحد([2]) من النحويين أنه يوجب فتح همزة إن بعد القسم، قال الشيخ خالد([3]):

"الموضع الرابع (يعنى : الذي يجوز فيه كسر وفتح همزة إن) أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله وهو رؤبة([4]).

([1]) الارتشاف ١٢٥٦/٣.

([2]) منهم الشيخ خالد في التصريح ٢١٩/١، والكنغراوي في الموفي في النحو / ١٤٨.

(٣) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري المصري، ولد بجرجا سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة، أخذ العربية عن السنهوري، والمناوي، والشّمني، وصنف: شرح قواعد الإعراب، والتصريح بمضمون، وغيرهما، وتوفي سنة خمس وتسعمائة.
تنظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٧١/٣، وشذرات الذهب ٢٦/٨.

(٤) هو رؤبة عبدالله بن العجاج بن رؤبة التميمي، الراجز المشهور، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من أعراب البصرة، سمع من أبي هريرة – رضي الله عنه – والنسابة البكري، وعداده في التابعين. وروى عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى، والنضر بن شميلٍ، وخلف الأحمر، وغيرهم. وله رجز مشهور مات سنة خمسٍ وأربعين ومائةٍ.
تراجع ترجمته في: معجم الأدباء ٤٧٢/١، ومعجم تراجم الشعراء الكبير / ٣٩١.

أو تحلفى بربك العَلِىّ إنىّ أبو ذَيَّالَكَ الصبيِّ(١).

يروى بكسر إنّ وفتحها، فالكسر على الجواب للقسم، والبصريون يوجبونه، واختاره الزجاجي. والفتح عند الكسائي والبغداديين، وأوجبه أبو عبد الله الطوال"(٢).

وقال أيضاً: "وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل، ولم تذكر اللام نحو: "والله إن زيداً قائم، وإنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر، وإن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه"(٣).

و من ثم فإن أبا عبد الله الطوال قد نسب إليه قولين في هذه المسالة:

الأول: أنه يجيز الفتح والكسر في همزة إن بعد القسم مع اختيار الفتح.

والآخر: أنه يوجب فتح همزة إن بعد القسم.

وهذا يحتمل أن يكون الطوال صاحب قولين في هذه المسالة، ويحتمل أن يكون أحد القولين قد نسب إليه سهواً.

والاحتمال الأول أولى، فكثيراً ما ترى للعالم الواحد رأيين في المسالة الواحدة.

الدراسة والتحليل

حكى غير واحد من النحويين(٤) الإجماع على كسر همزة إن بعد القسم إن كان في جملتها اللام.

---

(١) البيت من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه/ ١٨٨، والتصريح ٢١٩/١.
وجاء بلا نسبة في اللمع / ٣٠٤، و شرح التسهيل ٢٥/٢، و شرح عمدة الحافظ ٢٣١/١، و شرح ابن الناظم / ١٢٠، والجني الداني / ٤١٣.
الشاهد: في قوله: "إنى" حيث رويت بكسر الهمزة وفتحها، والبصريون يوجبون الكسر ؛ لوقوع إن في جواب القسم، والكسائي وغيره يرون . فيما نسب إليهم . وجوب الفتح.
(٢) التصريح ٢١٩/١.
(٣) السابق، وينظر: حاشية الصبان ٤٣٠/١.
(٤) منهم ابن الناظم في شرحه / ١٢٠، وأبو حيان في الارتشاف ١٢٥٦/٣، والمرادي في الجنى الداني / ٤٠٥.

قال ابن الناظم ([1])" ولو كان مع أحد معمولي (إنّ) بعد القسم اللام كما في نحو: حلفت بالله إنك لذاهب وجب الكسر باتفاق ؛ لأنها مع اللام يجب أن تكون جواباً، ولا يجوز أن تكون مفعولاً، لأن (أن) المفتوحة لا تجامعها اللام إلا مزيدة على ندور"([2]).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: " **وَيَحْلِفُونَ بِاللّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ** "([3])، وقوله: " **أَهَؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ** "([4])، وقوله: " **وَالْعَصْرِ. إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ** "([5]) وقوله: " **يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ** "([6]).

وأما قول الشاعر:

ألم تكن حلفت بالله العلىّ أنّ مطاياك لمن خير المطىّ([7])

فعلى تقدير زيادة اللام، وذلك شاذ لا يعمل عليه.([8])

وإنما وجب الكسر مع اللام لأنها من حروف الصدر، فيمتنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، فيلزم على هذا ألا يقع بعدها إلا الجملة الاسمية، ولا يعمل فيها عامل، ومتى وقعت (إن) في هذه المواضع فهي مكسورة.([9])

---

(١) هو محمد بن محمد بن مالك الطائي بدر الدين، أخذ عن والده ابن مالك، وأخذ عنه الزملكاني، وشرح ألفية والدة، وشرح لامية الأفعال، و غيرهما، توفي سنة ست وثمانين وستمائة.

تراجع ترجمته في: مرآة الجنان ٢٠٣/٤، والبغية ٢٢٥/١.

([2]) شرح ابن الناظم / ١٢٠.

([3]) التوبة / ٥٦.

([4]) المائدة / ٥٣.

([5]) العصر / ١، ٢.

([6]) يسن/ ١، ٢، ٣.

([7]) البيت من الزجر بلا نسبة في الخصائص ٣١٦/١، والمحكم ٤٨٢/٦، واللسان (قضى)، وتخليص الشواهد / ٣٥٠.

الشاهد: (حلفت بالله العلىّ أن مطاياك) حيث فتحت همزة إن بعد القسم، وفي خبرها اللام، وهذا شاذ يؤول على تقدير زيادة اللام.

([8]) تخليص الشواهد/ ٣٥٠.

([9]) البسيط ٨٢٥/٢.

وأما إذا لم تدخل اللام على أحد معموليّ إن ففي كسر همزتها وفتحها خلاف بين النحويين.

فذهب البصريون([1]) إلى القول بوجوب الكسر.

قال المبرد: "وأما (إن) فتكون صلة للقسم ؛ لأنك لا تقول: والله لزيد منطلق ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم، فإن قلت: والله إن زيداً منطلق اتصل بالقسم، وصارت إن بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لزيد خير منك"([2]).

ويتبعهم في هذا الزجاجي([3])، والباقولى([4])، والجزولى([5])، وابن خروف([6])، وغيرهم([7]).

([1]) منهم المبرد في المقتضب ١٠٧/٤ ونسب إليهم في الارتشاف ١٢٥٦/٣، توضيح المقاصد ٥٢٩/١، والهمع ٤٩٩/١.

([2]) المقتضب ١٠٧/٤. ونسب ابن السراج في الأصول ٢٧٩/١ إلى المبرد القول بأن الفتح هو القياس، فقال: "قال أبو العباس – رحمه الله – والبغداديون يقولون: والله أن زيداً منطلق، فيفتحون إن، وهو عندي القياس ؛ لأنه قسم، فكأنه قال: أحلف بالله على ذاك، أشهد أنك منطلق".
ونسب إليه الرضى " في شرح الكافية له ٩٩/٦ القول بالفتح أيضاً، فقال: "وقد تفتح إن في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام
وكلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت إن في جواب القسم وجب كسر همزتها، وإن لم يكن في خبرها اللام. ينظر: حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ١٠٧/٤.

([3]) معاني الحروف / ٥٦.

([4]) كشف المشكلات ٣٣٧٦/٣. **والباقولي** هو علي بن الحسين بن علي الضرير المعروف بالجامع، كان كعبة في النحو والإعراب، صنف: شرح الجمل، والمجمل، وشرح اللمع، وغيرها، مات سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة.
تنظر ترجمته في: البلغة /١٥٥، والبغية ١٦٠/٢. ١٦١.

([5]) المقدمة الجزولية / ١٢١.

([6]) شرح الجمل له ٤٦٨/١. **وابن خروف** هو أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي، قرأ النحو والأصول والفرائض، وأخذ عن ابن طاهر، وله ردود على معاصريه وغير معاصريه، ومن مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وغيرهما، وتوفي سنة تسع وستمائة.
تراجع ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٣٥/٣، والبغية ٢٠٣/٢ – ٢٠٤.

([7]) منهم ابن الخباز في توجيه اللمع / ١٥٣، وابن عصفور في شرح الجمل ٤٦٦/١، وابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٩٢٨/٢ – ٩٢٩، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٤/٢ – ٢٥، وشرح الكافية الشافية ٤٨٤/١، وابن الناظم في شرحه / ١٢٠، والصايغ في =

واحتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين:

الأول: أن السماع إنما ورد بالكسر دون الفتح.([1])

والآخر: أن القسم يطلب جملة خبرية، وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية، فيجب أن تدخل إن المكسورة، ولا تدخل أن المفتوحة ؛ لأن الموضع موضع الجمل، وليس موضع المفردات.([2])

ونسب إلى الكوفيين([3]) ومنهم الكسائي([4]) والطوال([5])، والبغداديون([6]) القول بجواز الفتح والكسر مع اختيار الفتح.

ووسم ابن أبى الربيع ([7]) هذا القول بأنه أضعف الآراء([8]).

= اللمحة ٥٥٠/٢، والمرادى في الجني الداني / ٤١٣، والإربلى في جواهر الأدب / ٣٤٦، والنيلي في الصفوة الصفية ٢:١ / ٧٨ – ٧٩، والأشمونى في شرحه على الألفية ٤٣٠/١.

([1]) شرح الجمل لابن خروف ٤٦٨/١، والبسيط ٨٢٦/٢، الجنى الدانى / ٤١٣.

([2]) شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٦/١، وشرح التسهيل ٢٤/٢ – ٢٥، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٩٩/٢.

([3]) المساعد ٣١٩/١، والتصريح ٢١٩/١. وتلك النسبة تعوزها الدقة ؛ لأنه نسب إلى الفراء . وهو منهم . أنه يوجب الفتح. ينظر: الارتشاف في ١٢٥٦/٣، ونسب إلى الطوال أنه يوجب الفتح كما مرّ.

([4]) التذييل ٦٩/٥، والارتشاف ١٢٥٦/٣، والهمع ٤٩٩/١.

ونسب إليه النحاس أنه يجيز الفتح دون النص على اختياره. ينظر: إعراب القرآن له ٤١٠/٣.

([5]) الارتشاف ١٢٥٦/٣، ونسب إليه أنه يوجب الفتح كما مرّ.

([6]) التذييل ٧٠/٥، والارتشاف ١٢٥٦/٣، والهمع ٤٩٩/١. وذكر ابن السراج أن المبرد نسب إليهم أنهم يقولون بالفتح، وجعله القياس عنده. ينظر: الأصول ٢٧٩/١، ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفات المبرد.

(٧) هو عبد الله بن أحمد بن أبي الربيع الإشبيلي، قرأ النحو على الدباج والشلوبين، وكان من أنجب طلبة الشلوبين، وأخذ عنه محمد بن عبيد الله الإشبيلي، وغيره،من مصنفاته: البسيط في شرح الجمل، توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة.

تنظر ترجمته في: إشارة التعيين /١٧٤،البغية ١٢٥/٢. ١٢٦.

([8]) البسيط ٨١٨/٢.

وذهب الزجاجي في الجمل([1]) إلى القول بجواز الأمرين مع ترجيح الكسر ؛ لأنه أكثر وأجود في كلام العرب، فقال: "وقد أجاز بعض النحويين فتحها مع اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود، وأكثر في كلام العرب".

وتبعه المجاشعى([2]) معللاً اختيار الكسر بأنه أكثر وأقيس ؛ لأنه يرجع إلى معنى الابتداء، فما بعد القسم جملة مبتدأة ؛ لأننا نقول: والله لزيد قائم، كما نقول: والله إن زيداً لقائم.

واحْتُج له أيضاً بأن الكسر هو الأصل ؛ إذ القسم موضع الجمل، وليس موضع المفردات.([3])

ونسب إلى الفراء([4]) وأبي عبد الله الطوال([5]) القول بوجوب الفتح.

وأرى أنه قد توفرت لدى القائلين بالفتح – على سبيل الاختيار أو الوجوب – شبه حملتهم على هذا القول، وإليك بيانها:

الأول: توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصدرية.

وقد وسم ابن عصفور([6]) هذا بأنه قول فاسد معللاً لذلك بأن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة، ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء في الجواب نحو قولهم: والله لزيد قائم([7]).

الثانية: سماع الفتح في نحو: حلفت أن زيداً قائم، فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل كذلك يجوز مع تقديره ؛ لأن الفعل مقدر في المثال المذكور ونحوه.

([1]) ينظر: الجمل / ٥٨، وينظر: البسيط ٨١٧/٢، والارتشاف ١٢٥٦/٣.

([2]) شرح عيون الإعراب / ١١٠. **والمجاشعي** هو علي بن فضال بن غالب المجاشعي القيرواني أبو الحسن، كان إماماً بارعاً في النحو واللغة والتصريف، أقرأ النحو واللغة ببغداد، وحدث بها عن جماعة من شيوخ المغرب، وصنف: العوامل والهوامل، وشرح عيون الإعراب، وشرح معاني الحروف وغيرها، وتوفي سنة تسع وسبعين وأربعمائة. **تراجع ترجمته في:** البلغة /١٥٥، والبغية ١٨٣/٢.

([3]) البسيط ٨١٧/١ – ٨١٨.

([4]) الارتشاف ١٢٥٦/٣، والهمع ٢٩٩/١.

([5]) التصريح ٢١٩/١، وحاشية الصبان ٤٣٠/١.

(٦) هو علي بن مؤمن بن عصفور النحوي، أخذ عن الدباج والشلوبين، وصنف: الممتع في في التصريف، والمقرب، وشرح جمل الزجاجي، ومات سنة تسع وستين وستمائة.
تنظر ترجمته في: إشارة التعيين /٢٣٦، والبغية ٢١٠/٢، وشذرات الذهب ٣٣٠/٥.

([7]) شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٧/١.

وهذا غلط ؛ لأن من فتح بعد حلفت لم يجعلها قسماً بل إخباراً عن قسم، ولا يتصور ذلك مع حلفت المضمرة ؛ لان العرب لا تضمر حلفت، وتريد بها غير القسم([1]).

الثالثة: توهم أنها قد تؤول بالمفرد في نحو: بالله إنك قائم، فيكون التقدير: أقسمت بالله على قيامك.

وفيه بُعْد ؛ إذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم([2]).

الرابعة: القياس على علمت، فقالوا: إن عملت أجريت مجرى القسم في نحو: علمت لزيد قائم، وعلمت إن زيداً لقائم، وعلمت ليقومن زيد، وعلمت إن زيداً لقائم، فإذا أجريت علمت مجرى القسم فَتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القسم، فجرى القسم مجرى علمت وأخواتها، فكما يقولون: علمت أن زيداً قائم، بفتح الهمزة قالوا: والله أن زيداً قائم، ففتحوا أن مع القسم([3]).

وأجيب عن هذا بأن علمت إنما فتحت بعدها إنّ ؛ لأنك لو أسقطتها لعملت علمت في المبتدأ أو الخبر ونصبتهما ؛ ولذلك فتحت، وأنت إذا قلت: والله إن زيداً قائم لو أسقطت إن لم تقل: والله زيداً قائماً، وتنصب الاسمين بالقسم. فإذا لم يكن كذلك، والموضع موضع تتعاقب فيه الجملتان وجب أن تكون إن مكسورة خاصة إذا عرفنا أنها بمنزلة اللام ؛ لأننا إذا لم نأت بإنّ نقول: والله لزيد قائم، ولم نقل: والله زيدٌ قائم، فالموضع موضع اللام، لكننا استغنينا عنها بإن، لأنهما يتقاربان، ولا فرق بينهما إلا العمل في اللفظ([4]).

الخامسة : قول الشاعر:

أو تحلفى بربك العلىّ إنىّ أبو ذيَّايك الصبيّ

([1]) توضيح المقاصد ٥٢٩/١.
([2]) شرح الكافية للرضى ٩٩/٦.
([3]) البسيط ٨٢٥/٢ – ٨٢٦.
([4]) السابق ٨٢٦/٢.

فقد روى البيت بفتح همزة إن، وكسرها([1]).

وحمل ابن مالك الفتح على الشذوذ، وأوله على إضمار (على) كأنه قال: على أنى أبو ذيالك الصبيّ.([2])

والرأي الذي أميل إليه وأرجحه هو قول البصريين القائل بوجوب الكسر ؛ لأن القرآن الكريم لم يرد إلا بالكسر([3]).

واجتمع القراء على الكسر في نحو قوله تعالى: " **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ** "([4]) في أول الدخان و " **إِنَّا جَعَلْنَاهُ** "([5]) في أول الزخرف مع عدم وجود اللام([6]).

كذلك لم يرد في كلام العرب([7]) نثراً.

وأما في الشعر فقد جاء قول الشاعر:

أو تحلفى بربك العلىّ إنىّ أبو ذيَّايك الصبيّ

بكسر همزة إن وفتحها، ورواية الفتح على تقدير حرف الجر "على" قبل أن والتقدير: على أنى أبو ذيّالك الصبي([8]).

وقد سبق – قبل – بطلان ما استدلوا به للفتح.

([1]) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥، الجنى الداني / ٤١٢، التصريح ١/٢١٩.
([2]) شرح التسهيل ٢/٢٥.
([3]) البسيط ٢/٨٢٦.
(٤) الدخان / ٣.
(٥) الزخرف/ ٣.
([6]) شرح التسهيل ٢/٢٥.
([7]) البسيط ٢/٨٢٦.
([8]) شرح التسهيل ٢/٢٥.

المطلب الثالث : اللام الداخلة على خبر (إنّ)

حكي أبو حيان([1]) والسيوطي([2]) عن أبي عبد الله الطوال أن هذه اللام هي جواب قسم مقدر قبل إن.

قال أبوحيان في معرض حديثه عن ذلك: " وذهب هشام، وأبو عبد الله الطوال إلى أن اللام جواب للقسم، والقسم قبل (إن) محذوف، وحكي هذا عن الفراء أيضاً"([3]).

وقال السيوطي: "وذهب هشام، وأبو عبد الله الطوال إلى أنها جواب قسم مقدر قبل (إن)"([4]).

ويبدو من النصين أن أبا عبد الله الطوال مسبوق – فيما ذهب إليه – بهشام والفراء.

الدراسة والتحليل

اتفق النحويون([5]) على دخول اللام في خبر (إن)المكسورة الهمزة ؛ لأن معنى الابتداء باق في الجملة لم يبطله دخول (إن) بل زاده تحقيقاً([6]).

وقد اختلفوا في حقيقة هذه اللام، فذهب البصريون([7]) إلى أنها لام الابتداء، وهى وهى التي في قولك: لزيد قائم.

ويدلنا على ذلك أنها تعلق العامل عن عمله كما تعلقه لام الابتداء في نحو: علمت إن زيداً لقائم([8]).

([1]) الارتشاف ١٢٦٢/٣، والتذييل ٩٨/٥.
([2]) الهمع ٥٠٨/١.
([3]) الارتشاف ١٢٦٢/٣.
([4]) الهمع ٥٠٨/١.
([5]) ينظر: إصلاح الخلل / ١٤٩، والتعليقة لابن النحاس ٤٤٢/١.
([6]) ينظر: اللامات للزجاجي / ٧٥، وإصلاح الخلل/ ١٤٩ – ١٥٠.
([7]) الارتشاف ١٢٦٢/٣، والتذييل ٩٦/٥، الهمع ٥٠٧/١.
([8]) التذييل ٩٧/٥.

وتبعهم في هذا الهروي([1])، وابن بابشاذ([2])، والمجاشعي([3])، والباقولي([4])، وغيرهم([5]).

وكان القياس في هذه اللام أن تدخل على (إن)، فيقال: لإنّ زيداً قائم إلا أنهم أخروها([6])، وقد احتجوا لتأخيرها بعلل شتى:

الأولى: إن (إنّ) للتوكيد، واللام للتوكيد أيضاً، فكره العرب توالي حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة، وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما.([7])

الثانية: لما كانت (إن) عاملة، واللام غير عاملة جعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ([8]).

ونسب هذه العلة إلى الأخفش([9]).

الثالثة: أن اللام أخرت لئلا يبطل عمل (إن) لو وليتها ؛ لأنها تقطع مدخولها عما قبله.([10])

([1]) اللامات له / ٧٨.

([2]) شرح المقدمة النحوية / ١٩٨. **وابن بابشاذ** هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري، صنف: شرح الجمل للزجاجي، وشرح الأصول لابن السراج، وتوفى سنة تسع وستين وأربعمائة. **تراجع ترجمته في:**البلغة /١١٦، وحسن المحاضرة ٥٣٢/١.

([3]) شرح عيون الإعراب / ١٠٧.

([4]) شرح اللمع له ٣٧٢/١.

([5]) منهم ابن خروف في شرح الجمل له ٤٥٥/١، والعكبرى في المتبع ٢٨٣/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٦٣/٨، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٩٧٠/٢، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٥/٢ –٢٦، وابن أبي الربيع في البسيط ٧٨١/٢، النيلي في الصفوة الصفية ١: ٥٨/٢ وأبو حبان في منهج السالك/ ٧٩، والسيوطى في المشكاة الفتحية / ٢٠٣، والأشموني في شرحه على الألفية ٤٣٧/١، والصبان في حاشيته على الأشموني ٤٣٦/١.

([6]) المتبع ٢٨٣/١، وشرح المفصل ٦٣/٨.

([7]) سر الصناعة ٣٧٠/١، واللامات للهروي / ٧٨.

([8]) شرح عيون الإعراب / ١٠٧، وشرح اللمع للباقولي ٣٧٣/١، واللامات للهروى/ ٧٨.

([9]) التذييل ٩٧/٥، والهمع ٥٠٧/١، ولم أقف على هذا الرأي في معانيه.

([10]) توجيه اللمع / ١٥١.

وحكيت هذه العلة عن ابن كيسان([1]).

وذهب الفراء([2]) – في أحد قولين نسبا إليه – إلى أن اللام جاءت فرقاً بين ما كان جواباً لنفي، وما كان مستأنفاً، تقول: (إن زيداً منطلق) إذا استأنفت، و (إن زيداً لقائم) إذا كنت مجيباً لكلام منفى([3]).

وذهب الكسائي([4]) على أنها لام توكيد للخبر، وإن توكيد للاسم. وتبعه الزركشى([5]).

ويرى المرادي أن هذا القول تجوُّز ؛ لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر([6]).

وذهب معاذ الهراء([7])، وثعلب([8]) على أن (إن) تأتى في إزاء (ما)، واللام تأتي تأتي في إزاء الباء، فنحو: (إن زيداً منطلق) جواب (ما زيد منطلقاً)، ونحو: (إن زيداً لمنطلق) جواب (ما زيد بمنطلق)([9]).

ونسب هذا إلى الكوفيين([10]).

([1]) التذييل ٥/٩٧، والهمع ١/٥٠٨.
([2]) التذييل ٥/٩٧–٩٨، والارتشاف ٣/١٢٦٢.
([3]) إصلاح الخلل / ١٥٣، منهج السالك / ٧٩ –٨٠، الارتشاف ٣/١٢٦٢.
([4]) الارتشاف ٣/١٢٦٢، والجنى الداني / ١٣٠.
([5]) البرهان ٤/٣٣٦.
([6]) الجنى الداني / ١٣٠.
([7]) الارتشاف ٣/١٢٦٢، والهمع ١/٥٠٨. **ومعاذ الهراء** هو أبو مسلم معاذ الهراء وقيل: يكنى أبا علي، هو عم أبي جعفر الرؤاسي، أخذ عنه الكسائي، وتوفي في خلافة الرشيد سنة سبع وثمانين و مائة. تراجع ترجمته في: نزهة الألباء / ٥٠.
([8]) إصلاح الخلل / ١٥٢، الارتشاف ٣/١٢٦٢، ومنهج السالك / ٧٩، والجني الداني/ ١٣٠.
([9]) الارتشاف ٣/١٢٦٢.
([10]) شرح عيون الإعراب / ١٠٧. و هذه النسبة تنقصها الدقة لأن الكسائي والفراء . وهما من الكوفيين . نسب إليهما غير هذا.
وكذلك فإن هشاماً وأبا عبد الله الطوال نسب إليهم قول آخر كما مر.

ونص ابن خروف على أن القول بهذا يجعل المعنى مستحيلاً، وليس بلازم ؛ لأنه جعل الإيجاب قبل النفي([1]).

وذهب هشام([2])، وأبو عبد الله الطوال([3])، إلى أن اللام جواب قسم مقدر قبل (إن).

وهذا أحد قولين نسبا إلى الفراء([4]).

ونسب إلى بعض النحويين([5]) أن اللام تحقق الحال كما أن السين وسوف يحققان المستقبل.

ولسائل أن يسأل: هل يكون المتكلم مخيراً في الإتيان بهذه اللام أو لا ؟

وللإجابة عن هذا أقول:

ذكر الزجاجي في الجمل([6]) أن المتكلم مخير في ذلك.

والصواب أن المتكلم يكون مخيراً إذا كانت ابتدائية كالتي في قولك: لزيد قائم، كما قال البصريون([7]).

وكذلك إذا كانت للتوكيد كما قال الكسائي وغيره([8]).

لأنها عند البصريين والكسائي لم تأت فرقاً بين أمر وآخر.

وأما إذا كانت فرقاً بين أمر وآخر أو كانت جواب قسم مقدر كالتي في بقية الآراء فيلزم الإتيان بها([9]).

والذي أميل إليه هو قول البصريين لقوته، وكثرة القائلين به، واعتماد باقي الآراء على الحدس والتخمين.

([1]) شرح الجمل له ٤٥٦/١.
([2]) الارتشاف ١٢٦٢/٣، التذييل ٩٨/٥، الهمع ٥٠٨/١.
([3]) المصادر السابقة.
([4]) الارتشاف ١٢٦٢/٣، والتذييل ٩٨/٥.
([5]) إصلاح الخلل / ١٥٣. ولم أقف على أحدهم فيما أتيح لي من مؤلفات.
([6])الجمل / ٥٣، وإصلاح الخلل / ١٥٢.
([7]) منهج السالك / ٧٩.
([8]) إصلاح الخلل/ ١٥٣.
([9]) إصلاح الخلل/ ١٥٢ – ١٥٣، ومنهج السالك / ٧٩ – ٨٠.

المطلب الرابع : العطف بعد (إنّ) قبل تمام الخبر وبعده

يرى أبو عبد الله الطوال أن الاسم المعطوف المرفوع في نحو: إن زيداً قائم وعمرو"، مرفوع إما بالعطف على الضمير المستتر في قائم، والتقدير: إن زيداً قائم هو وعمروٌ، وقوله هذا لا ينفى أنه يجيز الرفع على الابتداء.

قال أبوحيان في معرض حديثه عن إعراب الاسم المعطوف المرفوع إذا كان العطف بعد تمام خبر (إن): "ومن أجازه بعد الخبر، فمذهب سيبويه والجرمى(١)، واختاره أصحابنا أنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة ما ما قبله عليه، ويتعيَّن ذلك فيه.

وذهب أبو الحسن المبرد وأبو بكر(٢) والفارسي إلى أنه معطوف على الموضع، الموضع، فقيل: على موضع اسم (إن)، وقيل: على موضع (إن) مع اسمها.

ونقل النحاس عن الفراء، والطوال أنه إنما يرتفع الثاني بالعطف على المضمر المستتر في فعل الأول.

ومن قال بشئ من هذه الأقوال الثلاثة لم يمنع القول بالابتداء"(٣).

الدراسة والتحليل

العطف على اسم (إن)على نوعين:

---

(١) هو صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمي، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، وحدث عنه المبرد، وناظر الفراء، وله مختصر في النحو، وكتاب الأبنية، ومات سنة خمس وعشرين ومائتين. **تنظر ترجمته في:** أخبار النحويين البصريين /٨٤- ٨٥،وطبقات النحويين /٧٤- ٧٥.

(٢) هو أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، أخذ عن المبرد، وقرأ عليه كتاب كتاب سيبويه، وأخذ عنه الزجاجي، والسيرافي، وصنف الأصول، وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة.
تنظر ترجمته في: نزهة الألباء /١٨٦ – ١٨٧.

(٣) الارتشاف ١٢٨٩/٣، وينظر رأى الطوال كذلك في: التذييل ١٨٥/٥.

أحدهما: العطف بالنصب، وهذا جائز بلا خلاف بين النحويين، ولا فرق في ذلك بين وقوعه قبل الخبر أو بعده([1])، فمن وقوعه قبل الخبر قوله تعالى: " **إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ** "([2]).

وقوله تعالى: " **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ** "([3]). وقوله تعالى: " **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** "([4]) بقراءة النصب([5]) في " **رَسُولَهُ** ".

وقول الشاعر:

إن الربيع والجَوْدَ والخريف يدا أبي العباس والصيوفا([6])

أراد: إن الربيع والجود والخريف والصيوف يدا أبي العباس([7])

والنصب حينئذٍ يكون بالعطف على اللفظ ([8])، وخبر الثاني محذوف لدلالة الأول الأول عليه([9]).

([1]) ينظر: الكتاب ١٤٤/٢ – ١٤٥، وشرح التسهيل ٢٨/٢، وشرح ابن الناظم / ١٢٥.
([2]) الأحزاب/ ٣٥.
([3]) الأحزاب / ٥٦.
([4]) التوبة /٣.
([5]) ذكر ابن الجوزي في زاد المسير ٣٩٥/٢ أنها قراءة يعقوب وزيد ومجاهد وغيرهم، وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨/٥ أنها قراءة ابن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد ابن على.
ونص الشوكاني في فتح القدير ٣٣٣/٢ على أنها قراءة الحسن وغيره.
وذكر البعلي في كتابه الفاخر أنها قراءة حمزة ٤٤٥/٢.
([6]) البيت من الرجزلرؤبة بن العجاج.
ينظر ديوان رؤبة/ ١٧٩، والكتاب ١٤٥/٢، والتصريح ٢٢٦/١، وفيه أنه روي بـ "الجون" موضع "الجود".
وجاء بلا نسبة في المقتضب ١١١/٤، وشرح التسهيل ٤٨/٢، والتذييل ١٩٠/٥.
اللغة: الجَوْد: المطر الغزير، و "أبي العباس" السفاح أول خلفاء بني العباس، والصيوفا: جمع صيف.والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن.
الشاهد: حيث عطف "الخريف"، بالنصب على "الربيع" قبل مجيء الخبر وهو (يدا أبي العباس)، وعطف الصيوف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر.
([7]) شرح التسهيل ٤٨/٢.
([8]) الجمل للزجاجي / ٥٥، والإيضاح / ١٢٤، واللمع / ١٢٧، والبيان في شرح المع/ ١٦٩. ١٦٩.
([9]) شرح المفصل ٦٧/٨، والمخلص ٢٣٣/١.

والآخر: العطف بالرفع، وله وجهان:
الأول: أن يكون بعد تمام الخبر، نحو: إن زيداً قائم وعمروٌ، وهذا جائز بإجماع النحويين([1]).
وانما كان كذلك ؛ لأن (إن) للتأكيد، والتأكيد لا يبطل معنى الابتداء([2]).
وللعلماء في رفعه وجوه:
١- الرفع بالعطف على محل اسم (إن)، وهو الابتداء، وهذا هو الوجه الحسن عند سيبويه إذ يقول: " فأما ما حمل على الابتداء فقولك: (إن زيداً ظريف وعمروٌ)، و (إن زيداً منطلق وسعيد)، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء ؛ لأن معنى: (إن زيداً منطلق) : (زيد منطلق)، و(إن) دخلت توكيداً كأنه قال: (زيد منطلق وعمروٌ)، وفي القرآن: " **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** "([3]).
والظاهر من كلام سيبويه انه يعطف على محل اسم (إن) قبل دخولها، وهو الرفع([4]).
ويرى المبرد أن الأجود الرفع على محل (إن)([5]).
وكلام المبرد لا يمكن حمله على ظاهره ؛ لأن (إن) وحدها ليس لها محل فيحمل عليه، فالأولى أن يكون المراد العطف على محل اسم (إن) ([6]).
وقال به ابن جني([7])، والجرجاني([8]).
ورده الأشموني([1]) بأن الرافع الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ([2]).

([1]) التسهيل / ٦٦، والفاخر ٤٤٥/٢، المساعد ٣٣٥/١ – ٣٣٦.
([2]) المقتصد ٤٤٨/١، ثمار الصناعة / ٣٤٥.
([3]) الكتاب ١٤٤/٢.
([4]) حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ١١٢/٤ – ١١٣.
([5]) المقتضب ١١١/٤.
([6]) حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ١١٣/٤.
وعبر الدنيورى في ثمار الصناعة /٣٤٥ بما عبر به المبرد، وكذلك فعل الباقولي في كشف المشكلات ٣٦٥/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٨.
([7]) اللمع / ١٢٦ – ١٢٧.. **وابن جني** هو أبو الفتح عثمان بن جني، لازم الفارسي مدة أربعين سنة، ولما مات تصدر مكانه في بغداد، وأخذ عنه الثمانيني وغيره، ومن تصانيفه: الخصائص، وسر الصناعة، واللمع، وغيرها، وتوفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.
تنظر ترجمته في: النزهة /٢٤٤ – ٢٤٦، والبغية ١٣٢/٢.
([8]) المقتصد ٤٤٨/١.**والجرجاني** هو عبد القاهرالجرجاني، أخذ النحوعن أبي الحسن بن الحسن الفارسي ابن أخت الفارسي، ومن مصنفاته: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، والمقتصد، ومات سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.
تراجع ترجمته في: النزهة / ٢٦٤ – ٢٦٥، والبلغة / ١٣٤ – ١٣٥.

٢- الرفع بالعطف على محل (إن) مع اسمها.

وهو قول الفارسي([٣])، والشريف الكوفي([٤]).

ورُدّ بأنه يلزم منه التعدد العامل في الخبر إذ الرافع للخبر في هذا الباب هو الناسخ للابتداء، وفي باب المبتدأ هو المبتدأ، فلو جيء بخبر واحد لاسم (إنَّ) ومبتدأ معطوف عليه لكان عامله متعدداً، وهذا ممتنع([٥]).

وأرى أنه لم يتوارد عاملان على معمول واحد – هنا – لأن (قائم) في نحو: إن زيداً قائم وعمروٌ . معمول لـ (إن) وحدها على قول البصريين، أو للابتداء على قول الكوفيين، وليس للاسم المرفوع بعده عمل فيه، وخبر المعطوف المرفوع محذوف لدلالة ما قبله عليه.

٣-الرفع على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه، فالأصل في نحو: (إن زيداً قائم وعمروٌ) هو: (زيد قائم وعمرو قائم)، فحذف قائم من الثاني لدلالة (قائم) الأول عليه.([٦])

وقد نسب هذا إلى سيبويه([٧])، والظاهر من كلام سيبويه الرفع بالعطف على محل اسم إن كما مرَّ.

ونسب كذلك إلى البصريين([١])، والجرمي([٢]).

([١]) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عيسي الأشموني الأصل، ولد سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بقناطر السباع، وأخذ عن المحلي الكافيجي، والتقي الحُصَيْنِيّ، وصنف شرحاً على الألفية لابن مالك سماه: منهج السالك، وتوفي سنة تسع وعشرين وتسعمائة.
تنظر ترجمته في: الضوء اللامع ٦/ ٥، والبدر الطالع ١/ ٤٩١.

([٢]) شرحه على الألفية ١/٤٤٥ – ٤٤٦.

([٣]) الإيضاح / ١٢٣.

([٤]) البيان في شرح اللمع / ١٦٩. **والشريف الكوفي** هو عمر بن إبراهيم بن محمد الكوفي أبو البركات، أخذ النحو عن زيد بن علي الفارسي، وعنه ابن الشجري، صنف: شرح اللمع، وغيره، مات سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.
تنظر ترجمته في: البغية ٢/٢١٥.

([٥]) شرح ابن الناظم / ١٢٥.

([٦]) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦١.

([٧]) التذييل ٥/١٨٤، والارتشاف ٣/١٢٨٩، المساعد ١/٣٣٦.

وهو أحد ثلاثة أوجه جوزها الزجاجي([٣])، وجوزه ابن عصفور([٤])، واختاره الأشموني([٥]).

٤- الرفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الأول، فالتقدير في نحو: (إن زيداً قائم وعمرو) هو: (إن زيداً قائم هو وعمرو).

وعزى هذا إلى الفراء([٦])، والطوال([٧])، وتبعهما في ذلك الزجاجي([٨]) وابن الناظم([٩]).

ووسمه سيبويه([١٠])، والمبرد([١١]) وغيرهما([١٢]) بالضعف والقبح إذا لم يؤكد بالضمير المنفصل، فإن أكد به صار وجهاً حسناً، نحو: (إن زيداً ظريف هو وعمروٌ).

هذا وقد ذكر أبو حيان أن أحدا من النحويين لم يمنع القول بجواز الرفع على الابتداء وحذف الخبر وإن قال بوجه آخر من هذه الوجوه المذكورة([١٣]).

لذا فإن أوجه هذه الوجوه وأولاها بالاتباع هو القول بالابتداء وحذف الخبر طالما أن أحدا لم يمنعه.

([١]) التذييل ٥/١٨٤.
([٢]) التذييل ٥/١٨٤، والارتشاف ٣/١٢٨٩.
([٣]) الجمل / ٥٥.
([٤]) شرح الجمل له ١/٤٦١.
([٥]) شرحه على الألفية ١/٤٤٥ – ٤٤٦.
([٦]) التذييل ٥/١٨٥، والارتشاف ٣/١٢٨٩. ولم أقف على هذا الرأي للفراء في معانيه.
([٧]) التذييل ٥/١٨٥، والارتشاف ٣/١٢٨٩.
([٨]) الجمل / ٥٥.
([٩]) شرحه على الألفية / ١٢٦.
([١٠]) الكتاب ٢/١٤٤.
([١١]) المقتضب ٤/١١٢.
([١٢]) منهم الفارسي في الإيضاح / ١٢٣، والجرجاني في المقتصد ١/٤٥٠، والشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع / ١٧٠، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/٦٧، وابن عصفور في شرح الجمل له ١/٤٦١، وابن أبي الربيع في المخلص ١/١٣٣.
([١٣]) الارتشاف ٣/ ١٢٨٩.

وأما الوجه الآخر فهو أن يكون العطف قبل تمام الخبر عطفاً على موضع اسم (إن).

وقد اختلف النحويون في القول به، وإليك مذاهبهم في ذلك:

المذهب الأول: جواز العطف على محل اسم (إن) مطلقاً سواء أكان اسم (إن) معرباً أم مبنياً، ظاهر الإعراب أم مقدره.

وهذا مذهب الكسائي([1])، وهشام([2]) . من الكوفيين .، والأخفش([3]) من البصريين. البصريين.

قال الأخفش: "فإن شئت عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى كما قلت: إن زيداً منطلق وعمرو، ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر"([4]).

وهذا يعنى أن العطف بالرفع قبل الخبر حسن وكثير.

فيجوز على مذهب هؤلاء العطف على محل اسم (إن) سواء أكان معرباً أم مبنياً، وسواء أكان معرباً ظاهر الإعراب أم غير ظاهر، فنقول على مذهبهم: إن زيداً وعمروٌ قائمان، و إن هذا وزيدٌ قائمان، و إن الفتى وزيدٌ قائمان.

فـ (عمروٌ) معرب ظاهر الإعراب، و(هذا) مبني، و(الفتى) معرب خفي الإعراب.

المذهب الثاني: جواز العطف على محل اسم (إن) إن كان هذا الاسم لا يظهر فيه عمل إن بأن يكون مبنياً أو معرباً لا يظهر فيه الإعراب كالمقصور والمضاف الى ياء المتكلم([5]).

فيجوز أن نقول على هذا المذهب: عن هذا وعلىَّ قائمان، وإن الفتى وعلىَّ قائمان، إن إلامى وعلىٌّ قائمان.

ولا يجوزأن نقول : إن محمداً وعلىٌّ قائمان.

([1]) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، والأصول ٢٥٧/١، والتعليقة لابن النحاس ٤٦٤/١.

([2]) الارتشاف ١٢٨٨/٣.

([3]) معاني القرآن له ٢٨٥/١، وشرح المفصل ٦٩/٨، الارتشاف ١٢٨٨/٣.

([4]) معاني القرآن للاخفش ٢٨٥/١

([5]) اشتراط خفاء الإعراب في اسم إن هو كلام الفراء في معانيه ٣١٠/١ – ٣١١، وهو تفسير جلُّ النحويين لهذا المذهب.ينظر: إعراب القرآن للزجاج ١٥٥/٢ – ١٥٦، والبيان في شرح اللمع / ١٧١، والتسهيل / ٦٦، وشرح ابن الناظم / ١٢٦، وشرح الأشموني ٤٤٨/١.

ونص العكبري في كتابه التبيين / ٣٤١ على أن هذا الشرط يكون في المعطوف، ومثل لذلك بنحو: إن زيداً ونحن قائمون.

وهذا مخالف لتفسير جلُّ النحويين، ولا ينطبق على ما يريده سيبويه.

وقد ذهب إلى هذا الفراء([1]). في معرض حديثه عن قوله تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** "([2]).

إذ يقول: " فإن رفع **(الصَّابِؤُونَ)**، على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً – وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره – جاز رفع (الصابئين). ولا استحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان ؛ لتبين الإعراب في عبد الله"([3]).

ونسب القول بهذا إلى المبرد([4]).

وقد أحتج أصحاب المذهبين لما قالوا بالسماع و القياس :

أما السماع فقد تمسكوا بنحو قوله تعالى:

" **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ".

فقد عطف **(الصَّابِؤُونَ)** على موضع اسم **(إِنَّ)** وهو **(الَّذِينَ)**([5]) قبل تمام الخبر، وهو قوله: **(مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ)**([6]).

وقول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارٌ بها لغريب([7]).

([1]) ينظر: معاني القرآن له / ١١٠ – ١١١، والبيان في شرح اللمع / ١٧١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٥/٢ –١٥٦.
([2]) المائدة / ٦٩.
([3]) معاني القرآن للفراء٣١٠/١ – ٣١١.
([4]) شرح المقدمة الكافية ٩٦٩/٣. ولم أقف فيما أتيح لي من مؤلفات المبرد على هذا الرأي.
([5]) معاني القرآن للفراء ٣١٠/١، والإنصاف ١٨٦/١.
([6]) الإنصاف ١٨٦/١.
([7]) البيت من الطويل لضابئ بن الحرث البُرْجُمى في الكتاب ٧٥/١، وشرح المفصل ٦٨/٨، ٦٨/٨، والفاخر ٤٤٧/٢.

فإن (قياراً) عطف على موضع اسم إن وهو الضمير في "فإني([1]).

وقول بعض العرب: " إنك وزيدٌ ذاهبان "([2]).

وأما القياس فقالو: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: (لا رجلَ وامراةٌ أفضل منك)، فكذلك مع (إنّ) لأنها بمنزلتها، وإن كانت (إنّ) للإثبات (ولا) للنفي ؛لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره([3]).

ويدل على ذلك أيضاً الإجماع على انه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهما([4]).

وكذلك فإن مذهب الكوفيين القائل بأن (إنَّ) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها([5]). . يجعل المسألة جائزة، لأنها إنما تفسد لو قيل: إن (إن) هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان، فيكون محالاً([6]).

المذهب الثالث: منع العطف على محل اسم (إن) قبل تمام الخبر، فلا يجوز(إن زيداً وعمروٌ قائمان).

وهذا مذهب البصريين([7]) . عدا الأخفش .، ومنهم سيبويه([8])، والخليل([9]).

وجاء بلا نسبة في الأصول ٢٥٧/١، وكشف المشكلات ٣٦٤/١، والمتبع ٢٨٧/١.
اللغة: قيار: اسم فرس الشاعر أو اسم جمله.
الشاهد: في قوله: "فإنى وقيار بها لغريب" حيث عطف (قياراً)، على موضع اسم (إن) وهو الضمير في (فإني).
([1]) معاني القرآن للفراء ٣١١/١، والبيان في شرح اللمع / ١٧١ – ١٧٢.
([2]) رواه سيبويه عن بعض العرب في كتابه ٢/ ١٥٥، وينظر: الإنصاف ١٨٦/١.
([3]) الإنصاف ١٨٦/١، والتبيين / ٣٤٤.
([4]) الإنصاف ١٨٦/١، والتبيين / ٣٤٤.
([5]) ينظر مذهب الكوفيين هذا في: معاني الفراء ٣١٠/١ – ٣١١.
([6]) الإنصاف ١٨٦/١.
([7]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٦/٢، والإنصاف ١٨٧/١.
([8]) الكتاب ١٥٥/٢، وينظر: البحر المحيط ٥٤١/٣.
([9]) البحر المحيط ٥٤١/٣.

وتبعهم في هذا جمع من النحويين([1]).

واحتجوا لذلك بأمور منها:

١. أن القول بالعطف على محل اسم (إن) قبل تمام الخبر يؤدي إلى توارد عاملين على معمول واحد، لأنك إذا قلت: إنك وزيد ذاهبان كان (زيد) مرفوعاً بالابتداء، و وجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد)، وكانت (إنَّ) عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قيل بجواز هذا لأدى إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وتوارد عاملين على معمول واحد محال.([2])

٢. أن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام ؛ لأنه حمل على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام قبل تمامه.([3])

٣. أن العطف على الموضع لا ينقاس إلا إذا وجد مجوّز، وذلك نحو: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، ألا ترى أن قوله (بقائم)، في موضع نصب كأنه قال: ليس زيدٌ قائماً، فالذي يطلب النصب باق وهو (ليس)، وأما إذا قلت: إن زيداً قائم، فإن الرافع لزيد وهو التعدي قد زال، ولم يبق للرفع مجوّز، فلذلك لم يجز الرفع على الموضع هنا.([4])

٤. أن القول به يؤدى إلى الفصل بين اسم (إن) وخبره بالأجنبي، وهذا لا يجوز([5]).

([1]) منهم الوسطي في شرح اللمع / ٤٩، والعكبرى في المتبع ٢٨٨/١، وابن الحاجب في شرح شرح المقدمة الكافية ٩٦٩/٣، وابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٧/١، وابن الناظم في شرحه على الألفية/ ١٢٦–١٢٧، والأشموني في شرحه على الألفية ٤٤٦/١.

([2]) المقتصد ٤٨٨/١–٤٤٩، الإنصاف ١٨٧/١، وشرح المفصل ٦٩/٨.

([3]) البيان في شرح اللمع/ ١٧٢، وشرح المفصل ٦٨/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/١.

([4]) حكي هذه الحجة ابن عصفور عن المحققين من البصريين. ينظر: شرح الجمل له ٤٦١/١، ٤٥٧/١.

([5]) كشف المشكلات ٣٦٥/١.

وأما ما احتج به المجوزون فقد أجاب عنه سيبويه ومن تبعه، فأولوا ما ورد مما ظاهره ذلك.

فقوله تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** " . خرجوه على ما يلي:

الأول: أنه على التقديم والتأخير، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك([1]).

الثاني: أن قوله تعالى : " **مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ** " خبر لـ "**الصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى** "، ويكون خبر " **الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ** " مضمراً مثل الذي أظهر لـ " **الصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى**".

وهذا كقولهم: زيد وعمروٌ قائم، فيجوز أن تجعل (قائماً) خبراً لعمرو، ويكون خبر زيد مضمراً مثل الذي أظهرت لعمرو، ويجوز أن تجعل (قائماً) خبراً لزيد وتضمر لعمرو خبراً آخر.([2])

الثالث: أن يكون **(الصَّابِؤُونَ)** عطفاً على الضمير المرفوع في **(هَادُواْ)**، و **(هَادُواْ)** بمعنى تابوا.([3])

وخطأه الزجاج([4]) بأن الصابئ يشارك اليهودي في اليهودية، ولا يجوز . عنده . حمل (هادوا) على تابوا ؛ لأن المعنى في الذين آمنوا . ههنا . هو الإيمان بأفواههم، فيعنى بهم المنافقون لقوله بعد ذلك: **(مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ)**، فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أن يقال: إن آمنوا فلهم أجرهم([5]).

([1]) الكتاب ١٥٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣١/٢.
([2]) الإنصاف ١٨٩/١.
([3]) معاني القرآن للأخفش ٢٨٥/١، الإنصاف ١٩٠/١، والبحر المحيط ٥٤١/٣.
([4]) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، نشأ ببغداد، وأخذ عن ثعلب والمبرد، ومن مؤلفاته: ما ينصرف ما لا ينصرف، ومعاني القرآن، وغيرهما، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة.
تنظر ترجمته في: نزهة الألباء /١٨٣ –١٨٥، وإشارة التعيين /١٢.
([5]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٧/٢، والبحر المحيط ٥٤١/٣.

وضُعّف بأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بضعيف.([1])

الرابع: أن الصابئون عطف على الضمير في (**آمَنُواْ**)، و(**هَادُواْ**)، والجيد أن يكون عطفاً على الضمير في (**آمَنُواْ**)، ويكون (**الَّذِينَ هَادُواْ**) قائماً مقام التوكيد.([2])

الخامس: أن الواو في" و**الصَّابِؤُونَ** " اعتراضية لا للعطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: والصابئون كذلك ؛ لسد خبر إن مسده ودلالته عليه([3]).

وأما قول الشاعر:

فمنْ يكُ أمسى بالمدينة رحلُه فإني و قيارٌ بها لغريبُ

فأجابوا عنه بما يلي:

الأول: أنه على التقديم والتأخير، والتقدير : إني لغريب بها وقيارٌ كذلك([4]).

الثاني: أنه على حذف الخبر من الأول([5])، والتقدير: فإنى لغريب وقيار لغريب، لغريب،

فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

وأما قول العرب: إنك وزيد ذاهبان، فقد أجيب عنه بأمور:

الأول: أنه شاذ لا عبرة فيه([6]).

الثاني: أنه عطف على توهم عدم ذكر (إنَّ)([7]).

([1]) إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢، والإنصاف ١٩٠/١.
([2]) التبيين / ٣٤٤.
([3]) شرح الكافية للرضى ١١٥/٦.
([4]) كشف المشكلات ٣٦٤/١، والمتبع ٢٨٨/١، وشرح المفصل ٦٨/٨.
([5]) المتبع ٢٨٨/١، وشرح الأشموني ٤٤٧/١.
([6]) شرح ابن الناظم / ١٢٦.
([7]) المغنى ٤٧٣/٥.

الثالث: أنه تابع لمبتدأ محذوف، والتقدير: إنك أنت وزيد ذاهبان، فـ (أنت) مبتدأ، و(زيد) معطوف، و(ذاهبان) خبر المبتدأ، والجملة خبر (إنَّ).

وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع النحويين([1]).

الرابع: أن سيبويه هو من حكي هذا القول عن العرب، ووسهم بالغلط في ذلك إذ يقول: " واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: "هم"([2]).

وإذا خرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء، كان مردوداً عند أهل التحقيق.

ووجه كونه مردوداً أن قبول ما يقوله العربي إنما كان للظن بأنه على وفق ما وضعه الواضع، فإذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن النقيض، فزال الموجب لقبوله([3]).

وأما استدلوا به من القياس فأجيب عنه بما يلي:أن حملهم العطف على الموضع قبل تمام الخبر – هنا – على جوازه مع (لا) . يجاب عنه بأنه إنما جاز ذلك مع (لا) ؛ لأن (لا) لا تعمل في الخبر شيئاً فلم يجتمع فيه عاملان بخلاف (إنَّ)([4]).

وإذا سلمنا أن (لا) تعمل في الخبر كإن فإنما سهل العطف مع (لا) أنها ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً، فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان

([1]) شرح التسهيل ٥١/٢، والمغني ٤٧٣/٥.
([2]) الكتاب ١٥٥/٢، وينظر: الإنصاف ١٩١/١.
([3]) شرح المقدمة الكافية ٩٦٩/٣.
([4]) الإنصاف ١٩٤/١، والتبيين/ ٣٤٦.

بخلاف (إن) فإنها لا تركب مع الاسم بعدها، فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز.([1])

وأما قولهم بأن (إنَّ) لا تعمل في الخبر فيُرَدُّ بأنه ليس في العربية ناصب ليس له مرفوع ؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسمَّ فاعله، وكيف يكون نصب (إن) ضعيفاً وهى تتخطى للظروف فتنصب ما بعدها نحو: قوله تعالى: " **إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ** "([2])؟، فنصب (إنَّ) من أقوى المنصوبات.([3])

ومن ثم لا يجوز العطف معها على الموضع قبل تمام الخبر حتى لا يتوارد عاملان على معمول واحد.

والذي أميل إليه وأرجحه أنه يجوز العطف على اسم (إن) بالنصب سواء أكان ذلك قبل تمام الخبر أم بعده، ويكون العطف حينئذ على اللفظ.

ويجوز العطف على اسم إن بالرفع بعد تمام الخبر، ويعرب المرفوع حينئذ على الابتداء والخبر محذوف ؛لأن القائل بغيره من الآراء لم يمنع القول به كما مر.

ولا يجوز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر؛ لأن ما ورد منه مما ظاهره ذلك في القرآن وكلام العرب الثقات قليل، فما المانع من تأويله طالما وجدنا إليه سبيلاً، وطالما أن القول به يؤدى إلى المحال، وهو توارد عاملين على معمول واحد ؟ ولكن مع ذلك لا يحق لسيبويه – وهو من هو في العربية – أن يغلط من يوثق بعربيتهم حين قالوا: إنك وزيد ذاهبان ؛ فإن المطبوع على العربية لو جاز غلطه لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع ([4]).

([1]) الإنصاف ١٩٤/١ – ١٩٥.
([2]) المائدة / ٢٢.
([3]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٦/٢.
(٤) شرح التسهيل ٢ /٥٢.

المطلب الخامس : عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر

حكى أبو حيان ([1])، وغيره ([2])عن الطوال أنه يجيز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر.

قال أبو حيان : " وأما إن تأخر المفسر نحو : ضرب غلامه عمراً، فأجازه ابن جني، وقبله عبد الله الطوال من أهل الكوفة، والأخفش من أهل البصرة....." ([3])

الدراسة والتحليل

لم أقف على خلاف بين النحويين ([4]) في جواز عود الضمير من الفاعل المتأخر على المفعول المتقدم في نحو (ضرب زيداً غلامُه) ؛ ومنه قوله تعالي : **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ** " ([5]).

و إنما كان الأمر كذلك ؛ لأنه لم يتغير عن مكانه إلا الفاعل . والنية فيه التقديم . ولما تأخر، وقرن به الضمير، وتقدم المفعول صار الضمير مذكوراً بعد من هو له، فجازت المسألة ([6]).

وأما عود الضمير من الفاعل المتقدم علي المفعول المتأخر ففيه خلاف بين النحويين، وقد أسفر ذلك عن ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أنه جائز شعراً ونثراً.

([1]) الارتشاف ٢/٩٤٣، ٥/ ٢٤٣١. ٢٤٣٢.
([2]) منهم ابن هشام في المغنى ٥/ ٥٤٨، وابن عقيل في المساعد ١/ ١١٣، والأشموني في شرحه على الألفيه ٢/ ٨٤. ٨٥، والسيوطي في الهمع ١/ ٢٦٦.
([3]) الارتشاف ٢/٩٤٣.
([4]) من الناصين على جوازه ابن الأثير في البديع ١ / ٩٨، وابن عصفور في شرحه للجمل ٢/ ١٠١.
([5]) البقرة / ١٢٤.
([6]) البديع ١ /٩٨.

وقد حكي ذلك عن الأخفش ([1])، وأبي عبد الله الطوال ([2])، والمبرد ([3]).

وقد ذهب إليه ابن جني معللاً لذلك بأن تقدم المفعول على الفاعل بكثرة واطراده جعل الموضع له حتى إنه إذا أخر كان موضعه التقديم.

وصححه ابن مالك ([4]) . وإن كان قليلاً . معللاً لذلك بوروده في كلام العرب الفصحاء، وبأن جواز نحو : ضرب علامَه زيدٌ أسهل من جواز (ضربوني وضربت الزيدين)، ونحو:(ضربته زيداً)علي إبدال زيد من الهاء، وكلاهما فيه ما في (ضرب غلامه زيداً) من تقديم ضمير علي مفسِّر مؤخر الرتبة ؛ لأن مفسر واو ضربوني معمول معطوف على عاملها، والمعطوف معموله أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة للفاعل ؛لأن تقديم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيراً وقد يجب، وتقدُّم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز ضربوني وضربت الزيد ين أن يحكم بأولوية جواز ضرب غلامُه زيداً، وكذلك يلزم من أجاز إبدال الظاهر من المضمر الذي لا مفسر له غيره ؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم والمفعول ليس كذلك إذ لم يلزم تأخيره.

ومن شواهد ذلك عنده قول الشاعر :

([1]) ينظر: شرح الكافية للرضى ١/ ١٨٢، ١٤٥/٣، والارتشاف ٢/ ٩٤٣.
ولم أقف عليه في معانيه.

([2]) ينظر: الارتشاف ٢/ ٩٤٣، والمغنى ٥/ ٥٤٨، والمساعد ١/ ١١٣.

([3]) حكاه عنه الرضى في شرح الكافية ٣ /١٤٥ إذ يقول: "وما أجاز المبرد والأخفش من نحو: ضرب غلامُه زيداً، أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية." وهذا يخالف ما وقفت عليه في المقتضب إذ صرح المبرد بامتناع ذلك، فقال: "ولو قلت ضرب غلامُه زيداً لم يجز ؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يقدّر لغيره" ينظر: المقتضب ٦٧/٢.وقال "ولو قلت: ضرب غلامُه زيداً كان محالاً ؛ لان الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوى بعد غير ذلك"، ينظر: المقتضب ٤/ ١٠٢، وينظر كلام الشيخ عضيمة . رحمه الله . في المقتضب ٢ / ٦٧ ح(٢).

([4]) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٦١ – ١٦٢، ٢ /١٣٥ – ١٣٦.

ولو أنَّ مجداً أخلدَ الدهرَ واحداً من الناس أبقى مجدُهُ الدهرَ مُطْعماً ([1])

وقول الآخر :

كسا حِلمُه ذا الحلم أثوابَ سُؤْدَدٍ ورقّى نداهُ ذا الندى في ذُرَى المجدِ([2])

([1]) البيت من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه / ٢٥٣، وضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٥، وشرح ابن الناظم / ١٦٦، والمغنى ٥/ ٥٤٩.
وجاء بلا نسبة في الضرائر للألوسي / ١٢٨.
اللغة: مطعماً: هو مطعم بن عدى والد جبير بن مطعم.
الشاهد: في قوله: "أبقى مجدُه الدهر مطعماً" حيث عاد الضمير من الفاعل المقدم (مجده) على المفعول المؤخر (مطعماً).

([2]) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله.
ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣٥، وشرح ابن الناظم / ١٦٦، والمغنى ٥/ ٤٤٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٧، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/ ٨٧٥، والضرائر للألوسي / ١٢٨، والدرر ١/ ٢٢١.
اللغة: رقَىّ بالتشديد من الرقي وهو الصعود والارتفاع، والندى: العطاء، وذرى: جمع ذروة وهى من كل شيء أعلاه.
الشاهد: في قوله: (كسا حلمه ذا الحلم) حيث عاد الضمير من الفاعل المتقدم (حلمه) على المفعول المتأخر (ذا الحلم).

وقول الآخر :

ألا ليت شعري هل يَلومَنَّ قَوْمُه زهيراً على ما جرَّ من كل جانب(١)

وقول الآخر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كِبَرٍ وحسنِ فعلٍ كما يجزى سِنِمَّارُ(٢)

وقول الآخر :

لمَّا رأى طالبوه مُصْعباً ذُعِروا وكاد لو ساعدَ المقدورُ ينتصرُ(٣)

وقول الآخر :

يُغنِي حُلاها هندَ عن حِليتي وترى البذاذةَ أحسنَ الزيِّ(٤)

وجعله الرضي الأولى لكنه قليل (٥).

المذهب الثاني : أنه ممتنع شعراً ونثراً.

---

(١) من الطويل لأبى جندب بن مُرة القردى في ديوان الهذليين ٣/ ٨٧، والخزانة ١/ ٢٩١.
وجاء بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٥، وشرح الكافية للرضى ١ / ١٨٣.
اللغة: زهيراً: من بنى لحيان أغار عليهم أبو جندب، فقتل منهم وسبى من نسائهم وزراريهم.
الشاهد: في قوله: (هل يلومن قومه زهيراً) حيث عاد الضمير من الفاعل المتقدم (قومُه) على المفعول المتأخر (زهيراً).

(٢) البيت من البسيط لسليط بن سعد.
ينظر: معجم ما استعجم ٢/ ٥١٦، والخزانة ١/ ٢٩٤، والدرر ١/ ١٢٢.
وجاء بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٣٥، وشرح ابن الناظم، والضرائر للألوسى / ١٢٨.
اللغة: سنمار: هو الذى بنى الخورنق للنعمان بن امريء القيس، فلما بناها عجبوا من حسنه واتقان عمله، وكان جزاؤه القتل رمياً من فوقه. ينظر: الخزانة ١/٢٩٣ – ٢٩٤، والدرر ١/ ١٢٢.
الشاهد: في قوله: (جزى بنوه أبا الغيلان) حيث اتصل الفاعل المتقدم (بنوه) بضمير المفعول المتأخر (أبا الغيلان)

(٣) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله.
ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٦.
اللغة: (مصعباً): هو مصعب بن الزبير رضى الله عنهما و (ذعروا): خافوا.
الشاهد: في قوله: (رأى طالبوه مصعباً) حيث اتصل الفاعل المتقدم (طالبوه) بضمير المفعول المتأخر (مصعباً)

(٤) البيت من الكامل، ولم أقف عليه، ولا على قائله إلا في شرح التسهيل ٢/ ١٣٦.
اللغة: البذاذة: رثاثة الهيئة.
الشاهد: فى قوله: (يغنى حلاها هند) حيث اتصل الفاعل المتقدم (حلاها) بضمير المفعول المتأخر (هند).

(٥) ينظر: شرح الكافية له ١/ ١٨٣.

وقد حكي ذلك عن الجمهور ([1])، وهو مذهب المبرد([2])، في قوله : " ولو قلت ضرب غلامُه زيداً لم يجز؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يقدر لغيره"([3]).

وقوله : " ولو قلت : ضرب غلامُه زيداً كان محالاً ؛ لأن الغلام في موضعه، ولا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع. ([4])

وحذا حذوه ابن السراج ([5])، والجرجاني ([6]) وأبو البركات الأنباري ([7])، وابن الأثير ([8])، وابن يعيش ([9]).

وجعله ابن عقيل المشهور عن النحويين ([10]).

([1]) ينظر: شرح المفصل ١/ ٧٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٥.
وهذا يخالف ما نسب إليهم في المغنى ٥/ ٥٥٠، والهمع ١/ ٢٦٦، حيث نسب إليهم ابن هشام والسيوطى أنهم يجوزون ذلك في الشعر دون النثر.
([2]) ينظر: المقتضب ٢/ ٦٧، ٤/ ١٠٢، وقد نسب إليه الرضى – كما مرّ – أنه يجيز ذلك.
([3]) ينظر: المقتضب ٢/ ٦٧.
([4]) المقتضب ٤ /١٠٢.
([5]) ينظر: الأصول ٨٧/١.
([6]) ينظر: المقتصد ١/ ٣٣٤، وهذا يخالف ما نسبه إليه البغدادي في الخزانة ١/ ٢٧٧ حيث حيث حكى عنه أنه جوز ذلك في المسائل المشكلة.
([7]) ينظر: الإنصاف ١/ ٧٠. **و أبو البركات الأنباري** هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن أبي سعيد، كمال الدين الأنباري النحوي، لازم ابن الشجري، وصنف: أسرار العربية، والإنصاف، وغيرهما، وتوفي سنه سبع وسبعين وخمسمائة. **تنظر ترجمته في:** البغية ٨٦/٢ – ٨٨.
(٨) ينظر: البديع ١/ ٩٨ – ١٠٠. **وابن الأثير** هو المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري، لقب بمجد الدين، أخذ عن ابن سعدون القرطبي، وابن الدهان، وأخذ عنه القفطي، والشهاب القوصي، صنف البديع في علم العربية، وغيره، وكانت وفاته بالموصل سنة ست وستمائة. **تنظرترجمته في:** طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٦٦/٨، ومرآة الجنان ١١/٤ – ١٢، والنجوم الزاهرة ٦/ ١٧٦.
([9]) ينظر: شرح المفصل ١ / ٧٦.
([10]) ينظر: المساعد ١١٣/١.

وقد اكتفى بعض هؤلاء في تمثيلهم للمنع بالنثر ولم يعرضوا للشعر – كالمبرد وابن السراج والجرجاني وأبو البركات الأنباري وابن الأثير – وهذا لا يعني أنهم يجوزون ذلك في الشعر ؛ لأنهم لو أجازوا فيه ذلك لنصوا عليه.
وعلل هؤلاء للمنع بأن كلاً من الفاعل والمفعول قد وقع في رتبته، فلم يمكن أن يجعل الضمير في تقدير التأخير ([1]).
وأولوا بعض ما ورد من ذلك ([2]) بما هو خلاف ظاهره.

قال ابن الأثير : " فأما قوله :

جزي ربُّه عني عديَّ بنَ حاتم.

وقوله :

ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومُه زهيراً.

فالهاء في (ربه) و (قومه) راجعه إلى الجزاء واللوم لدلالة (جزى) و (يلومن)، وليست عائدة إلي (عدي) و(زهير)" ([3]).
المذهب الثالث : أنه جائز في الشعر علي سبيل الضرورة ممتنع في النثر.
وقد حكي عن الجمهور ([4])، وأحمد بن جعفر ([5])، والمبرد ([6]).

([1]) ينظر: المقتضب ٢/ ٦٧، ٤ / ١٠٢، والأصول ١/ ٨٧، والإنصاف ١/ ٧٠.
([2]) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٠٥، وشرح الأشمونى ٢/ ٨٥.
([3]) ينظر: البديع ١/ ٩٩ –١٠٠، وقد وافق ابنُ يعيش ابنَ الأثير في تأويل قول الشاعر:
جزي ربُّه عني عديَّ بنَ حاتم.
ينظر: شرح المفصل ١/ ٧٦.
(٤) ينظر: المغنى ٥/ ٥٥٠، والهمع ١/ ٢٦٦، والدرر ١/ ١٢١.
وهذا يخالف ما نسب اليهم قبل – من القول بالمنع مطلقاً.
([5]) ينظر: الارتشاف ٢/ ٩٤٤.
و أحمد بن جعفر هو أحمد بن جعفر الدينوى أبو على خَتَن ثعلب، أخذ عن المازنى كتاب سيبويه بالبصرة، وعن المبرد، ودخل مصر، فلما دخل إليها الأخفش الصغير عاد إلى بغداد، فلما رجع إليها الاخفش عاد إلى مصر، صنف: المهذب في النحو، وضمائر القرآن، مات سنة تسع وثمانين ومائتين. **تنظرترجمته في:** البغية ١/ ٣٠١.
(٦) حكاه عنه المرزباني في الموشح / ٧٧.

وذهب إليه ابن عصفور (١)، وابن الناظم (٢)، وابن هشام (٣)، وغيرهم (٤).

ومن خلال هذا الخلاف السابق يتضح بطلان القول بدعوى الإجماع . التي حكاها ابن جني قبل . علي منع اتصال الفاعل المتقدم بضمير المفعول المتأخر.

والرأي الذي تميل إليه النفس هو القول بامتناع ذلك في النثر، وجوازه في الشعر ؛ لأنه إنما جاء في الشعر دون النثر فلا يقاس عليه (٥).

(١) ينظر: ضرائر الشعر له /٢٠٨. ٢١٠.
(٢) ينظر: شرحه على الألفية / ١٦٦.
(٣) ينظر: أوضح المسالك / ٥٦.
(٤) منهم الشيخ خالد في التصريح ١ /٢٨٣، والأشمونى في شرحه على الألفية ٢/ ٨٥، والألوسي في الضرائر / ١٢٨.
(٥) ينظر: التصريح ١/ ٢٨٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٨٥.

المطلب السادس : نعت المنادى المبني على ما يرفع به

حكي أبو حيان([1])، وغيره([2]) أن الطوال يجيز رفع النعت المضاف إضافة محضة إذا كان نعتاً لمنادى مبني على ما يرفع به، فيجوز – عنده – أن نقول:(يا زيد صاحبُنا) بالرفع.

قال أبو حيان: "وأجاز الكسائي، والفراء، وأبو عبد الله الطوال، وتبعهم ابن الأنبارى الرفع في نعت مضاف إضافة محضة، نحو: (يا زيد صاحبُنا) "([3]).

الدراسة والتحليل

المنادى المبني على ما يرفع به، يجوز نعته عند جمهور النحويين([4])، سواء أكان البناء لفظاً نحو: (زيد)، (محمد) أم تقديراً نحو: (هذا)، و(سعدى)([5]).

وإنما جاز نعته ؛ لأنك إذا قلت: (يا زيد) جاز أن يحضر مُسَمُّونَ بهذا الاسم، فإن نعتّه عُلِم مَنْ المراد([6]).

وشرط ابن أبي الربيع في المنادى ألا يكون ملازماً للنداء نحو: (فلُ)، و(نومان) و(لؤمان)، فلا نقول: (يا لؤمان الخبيث) على النعت ؛ لأن(لؤمان) ملازم للنداء، وإنما يجوز على القطع الرفعُ والنصبُ([7]).

ونعت المنادى . هنا . على نوعين:

([1]) الارتشاف ٢١٩٨/٤.
([2]) منهم ابن عقيل في المساعد ٥١٦/١، والشيخ خالد في التصريح ١٧٤/٢.
([3]) الارتشاف ٢١٩٨/٤.
([4]) منهم سيبويه في الكتاب ١٨٣/٢، وابن السراج في الأصول ١٣٣/١، والزجاجي في الجمل / ١٤٩.، وابن جني في اللمع / ١٩٤، والوسطى في شرح اللمع / ١٤١، والباقولي في شرح اللمع/ ٦١٩، وابن الخباز في توجيه اللمع / ٣٢٣، والشلوبين في التوطئة/ ٢٦٥، وابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ١٠٢٤/٢، والرضي في شرح الكافية ٣٦٣/١، والكيشى في الإرشاد / ٢٧٧، والبعلي في الفاخر ٥٢١/٢، والمرادي في توضيح المقاصد ١٠٧٢/٢، وابن هشام في شرح الشذور / ٤٥٣.
(٥) شرح الكافية للرضي ٣٦٢/١.
([6]) الغرة المخفية ٥٢٣/٢.
([7]) المخلص ٤٦١/١.

أحدهما : أن يكون مفرداً نحو: (يا زيد الكريم)، و(يا محمد الفاضل)، وهذا النوع يجوز فيه الرفع والنصب([1]) الرفع حملاً على لفظ المنادى ؛ لأنه شبيه بالمرفوع([2]) ؛ إذ ضمته كضمة الإعراب فحملت عليها([3]) والنصب حملاً على محل المنادى ؛ لأنه في الأصل مفعول([4]).

وخالف الأصمعي([5]) في هذا، فذهب إلى القول بمنع نعت المنادى – هنا – ؛ لأن المنادى – عنده – وقع موقع الضمير، فلا يجوز نعته، كما لا يجوز نعت الضمير، وحمل نحو: (يا محمدُ الكريم) على القطع، والتقدير: أنت الكريم أو أعني الكريم([6]).

وخطأه ابن أبى الربيع، ووهمه فيما قال ؛ لأن العرب تقول العرب: (يا تميم كلهم) ؛ إذ أعادوا على المنادى ضمير الغيبة، وهذا منهم تغليب لحكم الظاهر، ومن ثم جاز النعت هنا([7]).

والآخر: أن يكون مضافاً، وهو حينئذٍ على ضربين:

(أ) أن يكون مضافاً إضافة غير محضة([8])، نحو(يا زيد الحسنُ الوجه)، و(يا زيدُ الضاربُ الغلام).

وهذا النعت يحمل على النعت المفرد، فيجوز فيه بإجماع النحويين([1]) الرفع حملاً على لفظ المنادى، والنصب حملاً على محله.

([1]) الكتاب ١٨٣/٢، والأصول ٢٣٤/١، والجمل للزجاجي / ١٤٩، و الغرة المخفية ٥٢٣/٢ – ٥٢٤، و توجيه اللمع/ ٣٢٣.

([2]) الفاخر ٥٢١/٢.

([3]) توجيه اللمع / ٣٢٣.

([4]) السابق.

([5]) الغرة المخفية ٥٢٤/٢، والمخلص ٤٦١/١.

([6]) الغرة المخفية ٥٢٤/٢ بتصرف.

([7]) المخلص ٤٦١/١.

([8]) سماها الشلوبين إضافة تخفيف في التوطئة / ٢٦٥، وسماها ابن مالك إضافة لفظية في شرح التسهيل٤٠٣/٣.

وهى التي يكون المضاف فيها وصفاً والمضاف إليه معمولاً له، ولم تفد تعريفاً ولا تخصيصاً نحو: حسن الوجه. ينظر: شرح الشذور/ ٣٤٠.

وإنما جعل كالمفرد ؛ لأنه يشبهه من حيث أن معموله ليس من تمامه ؛ ألا ترى أنه يفصل بين العامل والمعمول نية التنوين ؛ لأن هذه الإضافة في نية الانفصال؛ ولذلك يمنع من الألف واللام، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فلما كان عندهم قريباً من المفردات جاز فيه الرفع والنصب.([2])

(ب) أن يكون مضافاً إضافة محضة([3])، نحو: (يا زيد صاحب عمرو).

وقد اختلف النحويون في إعرابه، فذهب الخليل([4])، وسيبويه([5])، وجمهور النحويين([6]) إلى القول بوجوب النصب حملاً على المحل، فنقول: (يا زيد أخانا) بالنصب، ولا نقول: (يا زيد أخونا) بالرفع.

قال سيبويه: " قلت: أفرأيت (يعنى: الخليل) قول العرب كلهم:

أزيدُ أخا وَرْقَاءَ إن كنت ثائراً فقد عَرَضَتْ أحناء حقٍّ فخاصِمِ([1])

([1]) ينظر على سبيل المثال لا الحصر ما نص عليه الباقولى في شرح اللمع ٦١٩/٢، والشلوبين في التوطئة / ٢٦٥، وابن عصفور في المقرب / ٢٤٦، وابن مالك في التسهيل/ ٨٢، وشرح التسهيل ٢٤٣/٣، والرضي في شرح الكافية ٣٦٢/١ – ٣٦٣، وابن الناظم في شرحه على الألفية/ ٤٠٨، وأبو الفداء في الكناش ١/ ٩٧، وابن عقيل في المساعد ٥١٥/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/٢، وشرح التسهيل ٤٠٣/٣.

([3]) هي التي تفيد التعريف والتخصيص إلا إذا كان المضاف شديد الإبهام كـ (غير) و(مثل)، فلا يتعرف. ينظر: شرح الشذور/ ٣٤٠.

([4]) الكتاب ١٨٣/٢ – ١٨٤.

([5]) السابق.

([6]) منهم ابن السراج في الأصول ٣٣٤/١، والزجاجي في الجمل / ١٥٠، والفارسي في الإيضاح/ ١٨٨، والشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع / ٣٧٣ – ٣٧٤، وابن الخباز في الغرة المخفية ٥٢٤/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/٢، وابن عصفور في شرح الجمل ١٩١/٢، وابن القواس في شرح ألفية ابن معطى ١٠٥١/٢، وابن مالك في شرح التسهيل ٤٠٣/٣، وابن الناظم في شرحه / ٤٠٨، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٥٩/١، والكيشي في الإرشاد / ٢٧٧، والبعلي في الفاخر ٥٢١/٢، والمرادى في توضيح المقاصد ١٠٧٢/٢.

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في (الطويل)؟

قال (يعنى الخليل) : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا الحسن.

فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته ؛ لأنه هنا وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى ؛ في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله"([٢]).

ويبدو من النص أمران:

١- أن النصب لغة العرب كلهم، فلم يؤثر الرفع عنهم([٣]).

٢- أن نعت المنادى يكون بمنزلة المنادى، فلو وقع موقعه لم يكن إلا النصب.

وإذا طوفنا في كتب النحويين الذين تبعوا الخليل وسيبويه نجد أن ما عللوا به وجوب النصب – هنا – يدور حول ما علل به الخليل وارتضاه سيبويه، وإليك بيان ذلك:

ذكر ابن السراج([٤])، والصميرى([٥])، والشريف الكوفى([١]) أن النعت نصب ؛ لأنه لو وقع موقع المنادى كان منصوباً.

([١]) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٣/٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٤١، وتوجيه اللمع / ٣٢٤، وشرح المفصل ٤/٢، وشرح التسهيل ٤٠٣/٣، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٠٥١/٢، والمساعد ٥١٥/٢.

اللغة: ورقاء: حي من قيس، و الثائر: طالب الدم، أحناء: جوانب.

الشاهد: في قوله: (أزيد أخا ورقاء) حيث جاء النعت مضافاً إضافة محضة، فوجب نصبه على رأى الجمهور.

([٢]) الكتاب ١٨٣/٢ – ١٨٤.

([٣]) شرح التسهيل ٤٠٣/٣.

([٤]) الأصول ٣٣٤/١

([٥]) التبصرة ١/ ٣٤١. **والصيمري** هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، قدم مصر، وحفظ شيئاً من اللغة وغيرها، وألف في النحو كتاباً عظيماً سماه التبصرة أحسن

وذكر ابن يعيش([٢]) أن النعت نصب ؛لأن الصفة من تمام الموصوف ؛ لأنها مخصصة للموصوف وموضحة له.
وذكر ابن عصفور([٣]) أن النعت نصب ؛ لأن التابع منادى في المعنى، ولو نودي المضاف لم يكن إلا النصب.
وذكر ابن القواس(٤) أن النعت نصب ؛ لأنه لو ولي حرف النداء لفظاً لوجب نصبه، فكذلك لو وليه حكماً ؛ ولأن المنعوت لو كان مضافاً لوجب نصبه، فكذلك تابعه.
وذكر الكيشى(٥)، والبعلى(٦) أن النعت نصب ؛ لأن الصفة لا تزيد على الموصوف، والموصوف المضاف ينصب البتة، فالصفة المضاف أولى.

وإذا كان وجوب النصب هو ما ذهب إليه الجمهور، فقد ذهب الكوفيون([٧])، والكسائي([٨])، والفراء([٩])، والطوال([١٠])، وابن الأنباري([١]) إلى القول بجواز رفع النعت، فأجازوا : (يا زيد صاحبنا) برفع صاحبنا.

فيه التعليل على مذهب البصريين، ولأهل المغرب به عناية تامة، ولم يحدد المترجمين تاريخ ميلاده أو وفاته، وأكد محقق التبصرة الدكتور / فتحي أحمد مصطفي أنه من نحاه القرن الرابع الهجري. **تراجع ترجمته في:** إشارة التعيين /٣٦٨، والبغية ٤٩/٢.

([١]) البيان في شرح اللمع / ٣٧٣ – ٣٧٤.

([٢]) شرح المفصل ٤/٢. شرح الجمل له ١٩١/٢.

([٣]) شرح الجمل له ١٩١/٢.

([٤]) شرح ألفية ابن معطى له ١٠٥١/٢. **وابن القواس** هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي المشهور بابن القواس قرأ عليه أبو الحسن بن السباك، شرح ألفية ابن معطي، وكافية ابن الحاجب. **تنظر ترجمته في:** البغية ٩٩/٢.

([٥]) الإرشاد / ٢٧٧. **و الكيشي** هو محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي شمس الدين، درس بالمدرسة النظامية ببغداد، صنف الإرشاد إلى علم الإعراب، توفي سنة خمس وتسعين وستمائة

تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١ /٣٩٨، ومعجم المؤلفين ٨ /٢٧٨.

([٦]) الفاخر ٥٢١/٢. **والبعلي** هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي، الفقيه النحوي، قرأ النحو على ابن مالك، له معرفة تامة في النحو، شرح الألفية والجرجانية، ومات سنة تسع وسبعمائة. **تنظر ترجمته في:** البغية ٥٤١/١.

([٧]) حاشية الصبان ٢١٩/٣.

([٨]) الارتشاف ٢١٩٨/٤، المساعد ٥١٦/٢، التصريح ١٧٤/٢.

([٩]) الارتشاف ٢١٩٨/٤، والتصريح ١٧٤/٢، وشرح الأشموني ٢١٩/٣.

([١٠]) الارتشاف ٢١٩٨/٤، المساعد ٥١٦/٢، التصريح ١٧٤/٢.

ورده ابن مالك([2]) بأمرين:

أحدهما: أنه يستلزم تفضيل فرع على الأصل، وذلك لأن المضاف لو كان منادى لم يكن بدٌّ من نصبه، فلو جاز رفع نعته مضافاً للزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال.

والآخر: أن كلام سيبويه([3]) تضمن أن العرب كلهم نصبوا نحو: (أزيد أخا ورقاء)، ولم يجيزوا فيه الرفع.

والرأي الذي أميل إليه أن المنادى المبني على ما يرفع به يجوز نعته، وإذا نعت بالمفرد أو المضاف إضافة غير محضة جاز في النعت أمران الرفع حملاً على اللفظ ؛ لأن ضمته كضمة الإعراب، والنصب حملاً على المحل ؛ لأنه في الأصل مفعول به.

وإذا نعت بالمضاف إضافة محضة وجب نصبه ؛ لأنه لو وضع موضع المنعوت لوجب نصبه.

أما القول بجواز رفعه فمردود ؛ لأن اللغة إنما بنيت في الأصل على السماع، وقد بان من كلام سيبويه أن أحداً من العرب لم ينطق بالرفع، فكيف نجوزه؟

([1]) شرح التسهيل ٤٠٣/٣، شرح الكافية للرضي ٢٦٣/١، الارتشاف ٢١٩٨/٤.
([2]) شرح التسهيل ٤٠٣/٣.
([3]) الكتاب ١٨٣/٢ – ١٨٤، ينظر: المساعد ٥١٦/٢.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد بدت لي بعض النتائج التي استطعت أن أستخرجها في أثناء بحثي أوجزها فيما يلي:

١- اهتمام الحكام بالعلم والعلماء هو السبيل إلى النهوض بالأمة ؛ لذا اهتم الحكام بعلوم اللغة في عصر الطوال، وفي سبيل النهوض بها عقدوا المجالس العلمية والأدبية، وكان منها المجلس الذي ضم الطوال وابن قادم وأبا عصيدة وغيرهم، واختير فيه ابن قادم وأبوعصيدة لتأديب ولدىَّ المتوكل([1]).

اهتم الكوفيون بتدوين مذهبهم النحوي في مؤلفات جمة جاءت منثورة في كتب التراجم لكن عدت العوادي على معظم هذه المؤلفات، ولم يصلنا منها إلا النذر اليسير كمعاني القرآن للفراء، ومجالس ثعلب، ومختصر النحو لابن سعدان.

٢- لم تنص كتب التراجم على مؤلف واحد للطوال، وهذا لا ينفى أن يكون للرجل مؤلفات في النحو، فلعل شأنها شأن غيرها من مؤلفات الكوفيين التي فقدت.

٣- تراث الطوال واجتهاداته تكمن فيما نقل عنه في كتب النحو واللغة، وأهم المصادر التي عنيت بالنقل عنه ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل لأبى حيان.

٤- تأثر آراء الطوال كثيراً بآراء من سبقه من الكوفيين كالكسائي والفراء وهشام الضرير، فمن يراجع آراءه في البحث يجده مسبوقاً في آرائه

([1]) البحث / ٤.٣.

التي حكيت عنه – بغيره، ولعل هذا ما جعل العلماء يحجمون في نسبة كثير من الآراء إليه مكتفين بنسبتها إلى من سبقوه.

وهذا لا يعنى أنه كان يتعبد آراءهم، ويدلنا على هذا أنه لم يوافق عالماً بعينه من الكوفيين في آرائه كلها، وإنما تنوعت مشاربه واختلفت اتجاهاته، بل إن رأيه جاء موافقاً رأى الأخفش من البصريين في القول بجواز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر([1]).

٥- قد يُنْسَب إلى العالم أكثر من رأي في المسالة الواحدة، ومن ذلك ما حكي عن الطوال، فقد نسب إليه أبو حيان القول بجواز كسر همزة إن وفتحها – مع اختيار الفتح – بعد القسم، ونسب إليه الشيخ خالد وغيره القول بوجوب فتح همزة إن بعد القسم كما مر([2]).

ولعل الطوال قد قال بالقولين، فكثيراً ما نرى للعالم الواحد رأيين مختلفين في المسالة الواحدة، وهذا من قبيل تطور الآراء.

تلك هي أهم النتائج التي انتهى إليها البحث

والله أسأل ـ وهو خير من يُسْأل ــ

أن يوفقني لخدمة كتابه، ولغة القرآن وسنة نبيه ﷺ

([1]) البحث / ٣٤.
([2]) البحث / ١٥.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة . تأليف : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدى (ت ٨٠٢ هـ) . تحقيق : طارق الجنابي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولي (١٤٠٧-١٩٨٧).
- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي . ت ٩١١ هـ . تحقيق سعيد المندوب . الناشر دار الفكر . لبنان . ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- أحكام القرآن لابن العربي – ت ٥٤٣ هـ – تحقيق : محمد عبد القادر عطا – دار الفكر للطباعة– لبنان (بدون).
- أخبار النحويين البصريين و مراتبهم و أخذ بعضهم عن بعض لأبى سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) – تحقيق : محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – الطبعة الأولى(١٤٠٥-١٩٨٥).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي . تحقيق : رجب عثمان محمد، و رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة . الطبعة الأولى (١٤١٨-١٩٩٨).
- الإرشاد إلى علم الإعراب . تصنيف : شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي(ت ٦٩٥ هـ) – تحقيق: عبد الله على الحسيني البركاتي – ومحسن سالم العميري – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الطبعة الأولى (١٤١٠-١٩٨٩).
- الأزهية في عالم الحروف لعلى بن محمد النحوي الهروي – تحقيق : عبد المعين الملوحي – الطبعة الثانية – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق(١٤١٣ – ١٩٩٣).
- إشارة التعيين في تراجم النحاة و اللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ) – تحقيق : عبد المجيد دياب – الطبعة الأولي (١٩٨٦).

- الأشباه والنظائر فى النحو – لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحقيق : عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – الطبعة الثالثة (١٤٢٣-٢٠٠٣).
- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تأليف : أبى محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢٦ هـ) – تحقيق: عبد الله النشرتي – دار الكتب العلمية – بيروت – منشورات محمد على بيضون . الطبعة الأولى (١٤٢٤-٢٠٠٣).
- إصلاح المنطق لابن السكيت يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤ هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون – دار المعرفة القاهرة – الطبعة الرابعة (١٩٤٩).
- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج(ت ٣١٦ هـ) – تحقيق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة (١٤٢٠-١٩٩٩).
- أضواء البيان لمحمد الأمين بن محمد الشنقيطي(ت ١٣٩٣) – تحقيق مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر للطباعة – بيروت (١٤١٥).
- إعراب القرآن لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) . تحقيق: زهير غازي زاهر – عالم الكتب – الطبعة الثالثة (١٤٠٩-١٩٨٨).
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي – تحقيق : الدهان، و عبد السلام – دار العلم للملايين (بيروت – لبنان) . الطبعة الثانية (١٩٨٩).
- إنباه الرواة علي أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – صيدا- بيروت – مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . الطبعة الأولى (١٤٢٤-٢٠٠٤).
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين . لأبي البركات

الأنباري (ت٥٧٧هـ) – المكتبة العصرية – بيروت (١٤١٨-١٩٩٧).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري – مكتبة ومطبعة الحلبي – الطبعة الثالثة (١٤٠٣-١٩٨٣).
- الإيضاح لأبى على الحسن بن أحمد الفارسي – تحقيق: كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – الطبعة الثانية (١٤١٦-١٩٩٩).
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي – تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد، وأحمد النجولي , وزكريا عبد المجيد التوني، وعلى محمود معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى (١٤٢٢-٢٠٠١).
- بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي – تحقيق: محمد مصطفي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة (١٤٠٤-١٩٨٤).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للقاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠) . دار المعرفة للطباعة و النشر – بيروت – لبنان (بدون).
- البديع فى علم العربية للمبارك محمد الشيباني مجد الدين بن الأثير – تحقيق: فتحي أحمد علي الدين . جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الطبعة الأولي (١٤٢٠).
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة دار التراث – القاهرة (بدون).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لأبن أبى الربيع عبد الله بن أحمد(ت ٦٨٨ هـ) – تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولي (١٤٠٧-١٩٨٦).
- البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى – تحقيق: محمد المصري . منشورات جمعية إحياء التراث الإسلامي – الطبعة

الأولى(١٤٠٧-١٩٨٧).

- البيان في شرح اللمع لابن جني تأليف : الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي – تحقيق : علاء الدين حموية – دار عمار – الطبعة الأولى (١٤٢٣-٢٠٠٢).
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدى – تحقيق مجموعة من المحققين . دار الهداية للنشر.
- التبصرة والتذكرة للصيمري (ت في نهاية القرن الرابع) – تحقيق: فتحي أحمد مصطفى – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي . الطبعة الأولي (١٤٠٢-١٩٨٢).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين لأبى البقاء العكبري(ت ٦١٦ هـ) – تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان . الطبعة الأولى(١٤٢١-٢٠٠٠).
- التحرير و التنوير لمحمد الطاهر بن عاشور – دار سحنون للنشر و التوزيع – تونس(بدون).
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري – تحقيق: عباس مصطفي الصالحي – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).
- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي – تحقيق : حسن هنداوي – دار القلم – الجزء الخامس . الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – تحقيق : محمد كامل بركات – دار الكاتب العربي (١٣٧٨-١٩٦٧).
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي(٤٦٣هـ) . طبعة دار الفكر . بيروت.
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري و بهامة حاشية الشيخ

ياسين الحمصي . داراإحياء الكتب العربية (بدون)..

- تفسير ابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير أبي الفداء(ت ٧٧٤ هـ) – دار الفكر – بيروت (١٤٠١).
- تفسير الماوردي النكت والعيون لعلي بن محمد الماوردي . تحقيق : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان .
- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني – تحقيق : مصطفى عطا – دار الكتب العلمية (بيروت) . الطبعة الأولي (١٤١٣–١٩٩٣).
- تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) – تحقيق: إبراهيم الإبياري – دار الكاتب العربي(١٩٦٧).
- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز – شرح كتاب اللمع لابن جني – تحقيق: فايز زكى محمد دياب – دار السلام – الطبعة الأولى (١٤٢٣–٢٠٠٢).
- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(ت ٧٤٩ هـ) – تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي –الطبعة الأولى(١٤٢٢–٢٠٠١).
- التوطئة لأبي علي الشلوبين – تحقيق : يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي . القاهرة (بدون).
- ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الملقب بالحليس (من علماء القرن الخامس) . تحقيق : محمد بن خالد الفاضل – إدارة الثقافة و النشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية (١٤١١–١٩٩٠).
- الجامع لأحكام القرآن المسمي تفسير القرطبي لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي – مطبوعات دار الشعب (بدون).

- الجمل في النحو لأبي إسحاق عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) – تحقيق: علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – دار الأمل . الطبعة الرابعة (١٤٠٨-١٩٨٨).
- الجنى الداني فى حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي – تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى(١٤١٣-١٩٩٢).
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب(معجم للحروف العربية) تأليف : علاء الدين بن علي الإربلي – صنعه : إميل بديع يعقوب – دار النفائس – الطبعة الأولى(١٤١٢-١٩٩١).
- حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك – دار الفكر (بدون).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، ومعها شرح الشواهد للعيني – المكتبة التوفيقية (بدون).
- حروف المعاني لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت ٣٤٠ هـ) – تحقيق:علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – دار الأمل الطبعة الثانية (١٤٠٦-١٩٨٦).
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي و شركاه – الطبعة الأولى (١٣٧٨-١٩٦٧).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي – (ت١٠٩٣هـ) – تحقيق : عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧-١٩٧٧).
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق محمد علي النجار ـــ الهيئة

المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة (١٩٩٩).

- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الرابعة . دار المعارف.
- ديوان حسان بن ثابت – قدم له : عبدأ مهنا – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى(١٤٠٦-١٩٨٦).
- ديوان رؤبة . تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ليبزج . طبعة ١٩٠٣م.
- ديوان الهذليين – دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة – الطبعة الثانية(١٤٢٣-٢٠٠٣).
- روح المعاني لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- زاد المسير فى علم التفسير لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧) – المكتب الإسلامى – بيروت – الطبعة الثالثة(١٤٠٤).
- الزاهر في معاني كلمات الناس – تأليف : أبى بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ)– تحقيق: حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى(١٤١٢-١٩٩٢).
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني(ت ٣٩٢ هـ) – تحقيق: حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية (١٤١٣-)١٩٩٢.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبى – ت ٧٤٨ هـ – أشرف على تحقيق : شعيب الأرناؤوط – و محمد نعيم العرقسوسي– مؤسسة الرسالة – بيروت – (١٤١٣).
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحى بن العماد الجنبلي ت ١٠٨٩ هـ – دار إحياء التراث العربى – بيروت (بدون).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين بن عقيل(ت ٧٦٩ هـ)، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد– مكتبة دار التراث . الطبعة العشرون (١٤٠٠–١٩٨٠).
- شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه الموصلي المعروف بابن القواس . تحقيق : عبد الله علي السلام – مكتبة الرشد – الرياض (١٤٠٩–١٩٨٩).
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ومعه حاشية الصبان، و شرح الشواهد للعيني . تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية (بدون).
- شرح التسهيل لجمال بن مالك(٦٧٢ هـ) – تحقيق : عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة و النشر – الطبعة الأولي . (١٤١٠–١٩٩٠).
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب – تحقيق : عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤٢٤–٢٠٠٠).
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة (بدون).
- شرح اللمع فى النحو للقاسم بن محمد الواسطي الضرير – تحقيق : رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولى(١٤٢٠–٢٠٠٠).
- شرح اللمع لابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن على (ت ٤٥٦ هـ)– تحقيق: فائز فارس – الطبعة الأولى . الكويت(١٤٠٤–١٩٨٤).
- شرح اللمع للأصفهاني أبى الحسن على بن الحسين الباقولي(ت ٥٤٣ هـ) – تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عبادة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – (١٤١١–١٩٩٠).
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت ٦٤٣ هـ) – مكتبة

المتنبي – القاهرة (بدون).

- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ . تحقيق : محمد أبو الفتوح شريف – الجهاز المركزي للكتب الجامعية و المدرسية (١٩٨٧).
- شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب – تأليف : جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب – الطبعة الأولى . الرياض (١٤١٨-١٩٩٧).
- شرح المقرب المسمى التعليقة لبهاء الدين بن النحاس (ت٦٩٨ هـ) – دار الزمان . الطبعة الأولى (١٤٢٦-٢٠٠٥).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . تأليف : الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن مالك – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٠-٢٠٠٠).
- شرح جمل الزجاجي لأبى الحسن بن عصفور (ت ٦٩٩ هـ) . تحقيق : فواز الشعار – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٩-١٩٩٨).
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن على بن محمد بن خروف (ت ٦٠٩هـ) – تحقيق : سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى – مكة المكرمة (١٤١٩).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري , ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شزوز الذهب – تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٩-١٩٩٨).
- شرح شواهد المغنى لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي – منشورات مكتبة الحياة (بدون).

شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك – تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري – مطبعة العاني – بغداد(بدون).

- شرح عيون الإعراب لأبي الحسن على بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) تحقيق : عبد الفتاح سليم – دار المعارف – الطبعة الأولى (١٤٠٨. ١٩٨٨).
- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ) تحقيق : محمد أب الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية.
- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك – تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي – عالم الكتب . بيروت (بدون).
- الصحاح للجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا – دار العلم للملايين – الطبعة الرابعة (١٤٠٧–١٩٨٧).
- صحيح البخاري (ت ٢٥٦ هـ) – تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد (١٤١٩ . ١٩٩٨).
- صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ) – تحقيق : عبد الحميد أبي الخير – دار الخير – بيروت – الطبعة الثالثة – (١٤١٦–١٩٩٦).
- الصفوة الصفية فى شرح الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي – تحقيق: محسن بن سالم العميري – جامعة أم القرى – (١٤١٩).
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي – تحقيق : السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس – الطبعة الثانية (١٤٠٢–١٩٨٢).
- الضرائر ما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي – شرح : محمد بهجة – دار الآفاق العربية – الطبعة الأولى . (١٤١٨–١٩٩٨).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت٩٠٢هـ) – دار الجيل – بيروت (بدون).
- طبقات النحويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) – تحقيق :

محمد أبوالفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الثانية (١٩٨٤).

- الغرة المخفية لابن الخباز(ت ٦٣٩هـ) فى شرح الدرة الألفية لابن معطي – تحقيق: حامد محمد العبدلي – طبعة دار الأنبار، ومطبعة العاني . بغداد (بدون).
- الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لمحمد أبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩ هـ) تحقيق: ممدوح محمد خسارة – الطبعة الأولى – الكويت (١٤٢٣-٢٠٠٢).
- فتح الباري فى شرح صحيح البخاري – لابن حجر العسقلاني – دار المعرفة بيروت (١٣٧٩).
- فتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) – دار الفكر –بيروت (بدون).
- الفهرست لابن النديم المعروف بالوراق (ت٣٨٥ هـ) . تحقيق : محمد عوني عبد الرؤوف، وإيمان السعيد جلال . الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- كتاب سيبويه لأبي عمرو عثمان بن قنبر – تحقيق : عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى (بدون).
- الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل فى وجوه التأويل لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ) – تحقيق: محمد الصادق قمحاوي , ومعه حاشية السيد الشريف على بن محمد , وكتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري – مطبعة الحلبي – الطبعة الأخيرة – (١٣٩٢-١٩٧٢).
- كشف المشكلات و إيضاح المعضلات لأبي الحسن علي بن الحسن الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣) – تحقيق : محمد أحمد الدالي – مطبعة الصباح – دمشق (١٤١٥-١٩٩٤).

- الكناش فى النحو و التصريف لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ) – تحقيق : جوده مبروك محمد– مكتبة الآداب (بدون).
- اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي – تحقيق : مازن مبارك – المطبعة الهاشمية بدمشق – (١٣٨٩-١٩٦٩).
- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) – تحقيق : عبد الله الكبير و زميليه – دار المعارف (بدون).
- اللمحة فى شرح الملحة لمحمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠ هـ) – تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – الطبعة الأولى (١٤٢٤-٢٠٠٤).
- المساعد علي تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل – تحقيق : محمد كامل بركات – دار الفكر بدمشق (١٤٠٠-١٩٨٠).
- المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري . (ت ٣٨٢ هـ) تحقيق عبد السلام هارون . الطبعة الثانية . مطبع حكومة الكويت(١٩٨٤).
- معالم التنزيل للبغوي (ت ٥١٣هـ) –تحقيق : محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، و سليمان مسلم، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة (١٩٩٧. ١٤١٧).
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) تحقيق : هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى –(١٤١١-١٩٩٠).
- معانى القرآن لأبي جعفر النحاس – تحقيق : محمد علي الصابوني – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى(١٤٠٩).
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) – الطبعة الثالثة

(١٤٢٢-٢٠٠١).

- معاني القرآن و إعرابه لأبي إسحاق الزجاج – تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي – دار الحديث – القاهرة (١٤٢٦– ٢٠٠٥).
- معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلي معرفة الأديب – تصنيف : يا قوت بن عبد الله الحموي(ت ٦٢٦هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى (١٤١١-١٩٩١).
- معجم تراجم الشعراء الكبير ليحيى مراد . دار الحديث . القاهرة (١٤٢٧. ٢٠٠٦).
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد و المواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري ٤٨٧هـ – تحقيق : مصطفى السقا – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة (١٤٠٣).
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي العلوم لعمرو رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان (بدون).
- مفتاح السعادة و مصباح السيادة فى موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥).
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، و بذيله المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر أبي فراس الغساني الحلبي – الطبعة الثانية – دار الجيل – بيروت – لبنان (بدون).
- المقتصد لشرح الإيضاح . تأليف عبد القاهر الجرجاني – تحقيق : كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة و الإعلام – الجمهورية العراقية – سلسلة كتب التراث (١١٥) . طبعة (١٩٨٢).
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) – تحقيق : محمد عبد

الخالق عضيمة – القاهرة (١٤١٥-١٩٩٤).

- المقدمة الجزولية فى النحو لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)- تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد – طبعة أم القرى.
- المقرب ومعه مثل المقرب لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) – تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٨- ١٩٩٨).
- الملخص فى ضبط قوانين العربية لأبي الحسين عبد الله بن أبي الربيع(ت ٦٨٨ هـ) . تحقيق : على بن سلطان الحكمي (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- مناهج الأئمة الأعلام في سنن خير الأنام . الدار الإسلامية للطباعة والنشر بالمنصورة . الطبعة الأولى (١٤٢٩. ٢٠٠٨).
- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي – تحقيق: محمد يعقوب زكستاني (١٩٤٧).
- الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ) – تحقيق : محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى (١٤١٥-١٩٩٥).
- الموفى فى النحو الكوفي لصدر الدين الكنغراوي الإستانبولي(ت ١٣٤٩هـ) – تحقيق: محمد بهجة البيطار(بدون).
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر و القاهرة لابن تغرى بردي(ت ٨٧٤هـ) – تقديم: محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية. بيروت (بدون).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار . الأردن . الزقاء . الطبعة الثالثة . (١٤٠٥-١٩٨٥).
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي . الطبعة الثانية- دار

المعارف.

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ) – تحقيق: عبدالحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية (بدون).
- الوافى بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٦٧٤هـ) . تحقيق : أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى . دار إحياء التراث (١٤٢٠. ٢٠٠٠).
- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان لأبي العباس بن خلكان (ت٦٨١ هـ) – تحقيق: إحسان عباس – طبعة دار صادر . بيروت . لبنان (بدون).

ثبت البحث التفصيلي

الموضـــــــــوع	الصفحة
مُقَدِّمَة.....	٥٨٩
المبحث الأول: ترجمة الطوال	٥٩٢
المبحث الآخر: آراء الطوال النحوية	٦٠٢
المطلب الأول: معنى لعل	٦٠٢
المطلب الثاني: كسر همزة (إن) وفتحها بعد القسم	٦١٢
المطلب الثالث: اللام الداخلة على خبر (إن)	٦٢٠
المطلب الرابع: العطف بعد (إن) قبل تمام الخبر وبعده	٦٢٤
المطلب الخامس: عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر	٦٣٨
المطلب السادس: نعت المنادى المبني على ما يرفع به	٦٤٥
خاتمة البحث	٦٥١
فهرس المصادر والمراجع	٦٥٣
فهرس المحتويات.....	٦٦٩